

* الحمد لله *

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد التسمية اتباعا
 بخير الكلام واقتداء بحديث خير الالاء عليه وعلى
 آله الصلوة والسلام * فان قلت حديث الالبته
 مروى في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق *
 قلت الالبته في حديث التسمية محمول على الحقيقي
 وفي حديث التحميد على الاضافي او على العرفي او كليهما
 على العرفي * والحمد هو الشاء باللسان على الحمل
 الاختياري نعمة كان او غيرها * والله علم على الاصح
 للذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمالات
 ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوله ان

يقال الحمد مطلقا منحصري حتى من هو مستجمع
لجميع صفات الكمال من حيث هو كذا لك فكان
كذلك موصي الشيء بسينة وبرهان ولا يخفى لطفه **قوله**
الذي هو انا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة اي
~~التي هي الموصلة الى المطلوب~~ وقيل هي اراء الطريق
الموصل الى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين
ان الاول يحتلزم الوصول الى المطلوب بخلاف
الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم
ان تكون موصلة الى ما يوصل فكيف يوصل الى
المطلوب * والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود
فهل ينالهم فاستمعوا للعمى على الهدى اذ لا يتصور
الضلال بعد الوصول الى الحق * والثاني منقوض
بقوله تعالى لا تلهي من احببت فان النسي
عليه السلام كان شاه اراء الطريق * والذي يفهم من
كلام المصنف روح في حاشية الكشف هو ان الهداية
لفظ مشترك بين هذين المعنيين وحيث يظهر اندفاع

* سواء الطريق وجعل لنا *

كلام النقضين ويرتفع الخلاف من البين * ومحصل
كلام المنصف ربح في تلك الحاشية ان الهداية يتعدى
الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط
المستقيم وتارة بالحق نحو واهدنا الصراط المستقيم
صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم فمعناها على الاستعمال الاول
هو الاتصال وعلى الثانيين اراء الطريق *
قوله سواء الطريق اي وسطه الذي يفضي سالكه
الى المطلوب البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي
اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق
المستوي والصراط المستقيم ثم المراد به امانته
الا مرعومها او بخصوص ملة الاسلام والاول اولى
لحصول البراعة الظاهرة بالقياس الى قسمي الكتاب *
قوله وجعل لنا الطرف اها متعلق بجعل واللام
للانتفاع كما قيل في قوله تعالى جعل لكم الارض
فراشا * واما برنيق فيكون فقد ير معقول المضاف

هو بالاهتداء حقيق ونورا به الا قتداء يليق
وعلى آله واصحابه الذين سعدوا

فالمصدر بمعنى اسم الفاعل اويقال اطلق على ذي
الاحمال مبالغة يجوز يد عدل قوله هو بالاهتداء
~~بمعنى من اهتدى بالهدى الى الله تعالى~~
صفة لقوله هدى اويكونا بين حاليين مترادفين او
متداخليين ويحتمل الاستعانة ايضا وقس على هذا
قوله نورا مع الجملة التالية قوله به متعلق
بالاقتداء لا يليق فان اقتداء نوره عليه السلام
انما يليق بنالاه فانه كمال الخلاله وح تقد ير الظرف
لقصد الحصر والاشارة الى ان ملته ناسخة للمل سائر
الا نبياء عم * واما الاقتداء بالائمة فيقال انه
اقتداء به حقيقة اويقال الحصر اضافي بالنسبة
الى ما ثرا نبياء عليهم السلام قوله وعلى آله اصله
اهل بي ليل اهيل خص استعماله في الاشراف وآل
النبي عترة المعصومون قوله واصحابه هم المؤمنون
الذين ادركوا صحبة النبي عليه السلام وما قوا مع

١٠٠
في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج
الحق بالتحقيق وبعد

الايمان قوله في مناهج جمع منهج وهو الطريق
الواضح قوله الصدق الخبر والاعتقاد اذا
طابق الواقع كان الواقع ايضا مطا بقا له فان المفاعلة
من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع بالكم
يسمى صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى
حقا وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة
ايضا قوله بالتصديق متعلق بقوله سعد واي
بسبب التصديق والايمان بما جاء به النبي عليه السلام
قوله سعدوا في معارج الحق يعني بلغوا اقصى
مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم
ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا
مؤخر مستقر خبر مبتدأ محذوف اي هذا التكميل
متمم بالتحقيق اي متحقق قوله وبعد هو من
الغايات لها حالات ثلث لانها اما ان يذكر معها
المضاف اليه اولا وعلى الثاني اما ان يكون نعتيا

فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام

منسيا او منويا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث
سبئية على الضم قوله فهذه اللفاء اما على قوم اما
او على فقد يروى في نظم الكلام وقد اشار الى
المرتبة المحاضر في ذلك من ~~المعاني~~ ^{المعاني} ~~المخصوصة~~ ^{المخصوصة} ~~المعربة~~ ^{المعربة}
منها بالالفاظ المخصوصة اولئك الالفاظ الدالة
على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الذي يباحة قبل
التصنيف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا
للمعاني ايضا في الخارج فان كانت الاشارة الى
الالفاظ فالمراد بالكلام ^{اللفظي} ~~اللفظي~~ ^{اللفظي} ~~اللفظي~~ ^{اللفظي} وان
كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي
يدل عليه الكلام اللفظي **قوله** غاية تهذيب الكلام
حمله على هذا اما بناء على ما لم يلاحظه
او بناء على ان التقدير هو الكلام مهذب غاية
التهذيب فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق مقامه
واعرب ما عرابه على طريق مجاز الحذف **قوله**
في تحرير المنطق والكلام لم يقل في بيانها لما في

وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام
جعلته تبصرة لمن جاول التبصر لدى الافهام

لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان خالي عن
الحشو والزوائد والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذ من من الخطأ في الفكر * والكلام هو العلم
للإمام من الحوائج المبدأ والمعاد على نهج قانون
الاسلام قوله وتقريب المرام بالجرع عطف على التمهيد
اي من اغاية تقريب المقصد الى الطباع والافهام
والحمل على طريق المبالغة والتقدير هذا مقرب غاية
التقريب قوله من تقرير عقائد الاسلام بيان للمرام
والاضافة في عقائد الاسلام بيانية ان كان الاسلام
عبارة عن نفس الاعتقادات وان كان عبارة عن
مجموع الاقرار باللسان والتصديق بالجنان
والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار
باللسان فالاضافة لامية * قوله جعلته تبصرة اي
مبصرة ويحتمل التجوز في الاسناد وكذا قوله
تذكرة قوله لدى الافهام بالكسراي تفهيم الغير

وتذكر لمن اراد ان يتذكر من ذوى
 الافهام سيما الولد الا عز الحفي الحري
 بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام
 لا زال له من التوفيق قوام ومن التأييد

اياه او تفهيمه للغير والاول للمتعلم والثاني للمعلم
قوله من ذوى الافهام بفتح الهمزة جمع فهم
 والظرف الثاني اما في موضع الحال من فاعل يتذكر
 او متعلق بيتدكر بضمين معنى الاخذ والتعلم
 اي يتذكر آخذاً او متعلماً من ذوى الافهام فهذا
 ايضا يحتمل الوجهين *

قوله سيما السى بمعنى المثل يقال هما سيمان اي
 مثلان واصل سيما لا سيما حذف لا في اللفظ لكنه
 مراد معنى ومازاة او موصولة او موصوفة وهذا
 اصله ثم امتعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعد
 ثلثة اوجه **قوله** الحفي الشفيق **قوله** الحري
 اللاتق **قوله** قوام اي ما يقوم به امره
قوله التأييد اي التقوية من الايد بمعنى القوة

عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول في المنطق

قوله عصام اي ما يحفظ به امره من الذلل
قوله وعلى الله قدم الظرف ههنا قصد الحصر وفي قواه
به لرعاية السجع ايضا قوله التوكل هو التمسك
بالحق والا نقطع عن الخلق قوله والاعتصام
وهو التثبيت والتمسك قوله القسم الاول لما علم
ضمنا في قوله في تحرير المطلق والكلام ان كنا به على
قسمين لم يحتاج الى التصريح بهذا افسح تعريفا
القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا
تخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم
تكن معهودة فلها انكرها وقال مقدمة قوله في المنطق
فان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فما توجيه الظرفية * قلت يجوز ان يراد بالقسم
الاول الالفاظ والعبارات وبها لمنطق المعاني فيكون
المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني *
ويحتمل وجوه اخرى والمفصيل ان القسم الاول عبارة

من احد المعاني السبعة الالفاظ او المعاني والنقوش
 او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة
 من احد معان خمسة اما الملكة والعلم بجميع المسائل
 او بالقدرة المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس
 المسائل جميعا او نفس القدر المعتد به فيحصل من
 ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالا
 يقدّر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها
 الحصول حيثما وجد العقل السليم مناصبا *
قوله مقدمة اي هذه مقدمة يبين فيها امور
 ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهي
 ما خوزة من مقدمة الجيش والمراد منها هنا
 ان كان الكتاب عبارة من الالفاظ والعبارات طائفة
 من الكلام قد مث امام المقصود لا ارتباط المقصود
 بها ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني طائفة
 من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع
 وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب يستدعي

العلم ان كان اذ عانا للنسبة فتصد يق

عوازها في المقدمة التي هي جزؤا لكن القوم
 لم يزد و اعلى الالفاظ والمعاني في هذا الباب *
قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشئ عند
 العقل والمصنف رح لم يتعرض لتعريفه اما لاكتفائه
 بالتصور بوجهه بما في مقلم التقسيم واما لان تعريفه
 العلم مشهور مستفيض واما لان العلم يد بهي
 التصور على ما قيل **قوله** ان كان اذ عانا
 للنسبة اي اعتقاد النسبة الخبرية الثبوتية كالادعان
 بان زيد اقائم او السلبية كالا اعتقاد بان
 ليس بقائم فقد اختار من هب الحكماء حيث جعل
 التصديق نفس الادعان والحكم دون المجموع
 المركب منه ومن تصورا لطرفين كما زعمه الامام
 الرازي واختار من هب القدماء حيث جعل
 متعلق الادعان والحكم الذي هو جزء اخير
 للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا
 وقوع النسبة الثبوتية التقييد به اولا ووقوعها اذ

والا فتصور و يقتسمان

المصنف سيشير الى تثليث اجزاء القضية في
عبا حيث القضا يا قوله والا فتصور سواء كان
ادراكا لا مرواحدا كمتصور زيد او لامر متعدد
في ون نسبة كمتصور ز يد وعمر او مع نسبة غير
تامة لا يصح السكوت عليها كمتصور غلام زيد او
تامة انشائية كمتصور ا ضرب او خبرية مد ركة
بادراك غير اذ عاني كما في صورة التخيل والشك
والوهم قوله يقتسمان الا قسما بمعنى اخذ
القسمة على ما في الاساس اي يقتسم التصور
والتصديق كلا من وصفى الضرورة اي الحصول بلا نظر
والاكتساب اي الحصول بالنظر دياخذ التصور
قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من
الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق
فالمنكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة
والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق
الى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي ابلغ

بالضرورة ضرورة والاكتساب بالنظر
وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول

واحسن من الصريح قوله بالضرورة اشارة الى
ان هذه القسمة بدئية لا يحتاج الى تجشم الاستدلال
كما ارتكبه القوم * وذلك لاننا اذا رجعنا الى
وجداننا وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا
بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة * ومنها ما هو حاصل
بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذا من
التصديقات ما يحصل بلا نظر كالصدق بان الشمس
مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر
كالصدق بان العالم حادث والصانع موجود *
قوله وهو ملاحظة المعقول اي النظر توجه النفس
نحو الامور المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول
من لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التحرز
من استعمال اللفظ المشترك في التعريف
ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات
اي الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور

وقد يقع فيه الخطأ فاحتج الى

- الجزئية فان الجزئي لا يكون كاملاً ولا مكتسباً
ومنها رعاية السمع قوله فيه الخطأ بدليل
ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد
ينتهي الى نقيضها كعدم العالم فاحدى الفكرين
خطأ لا محالة والا لزم اجتماع النقيضين فلا بد
من قاعدة كلية لوروميت لم يقع الخطأ في الفكر
وهي المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق
في العصمة من الخطأ في الفكر مثلث مقدّمات الاولى
ان العلم اما تصورا وتصديق والثانية ان كل
منهما ما يحصل بلا نظرا ويحصل بالنظر والثالثة
ان النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدّمات الثلاث
تفيد احتياج الناس في التحرز من الخطأ في
الفكر الى قانون وذلك هو المنطق * وعلم من
هو تعريف المنطق ايضا بانه قانون تعصم
مراعاته الذي من عن الخطأ في الفكر فهما علم امران
من الامور الثلاث الذي وضعت المقدمة ابينها ربقى

قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم
التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل
الى مطلوب تصوري فيسمى

الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع علم
المنطق ما ذا فاشار اليه بقوله وموضوعه الخ *
قوله قانون القانون لفظ يوناني اوسرياني
موضوع في الاصل لمسطرا لكثاب وفي الاصطلاح
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم
منه احوال جزئيات الفاعل قوله وموضوعه
موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
والعرض الذاتية ما يعرض للشيء اما اولاً وبالذات
كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان
واما بواسطة امر ما ولد لك الشيء كالضحك الذي
يعرض حقيقة للمتعجب ثم ينسب عروضة الى
الانسان بالعرض والمجاز فافهم قوله المعلوم
التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعروف

معرفا وتصديقي فيسمى حجة

والحجة أما المعرفة فهو عبارة عن المعلوم
 التصوري لكن لا مطلقا بل من حيث أنه
 يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل
 إلى تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري
 الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا
 والمنطقي لا يبحث عنه كالأموال الجزئية المعلوم
 من زيد وعمرو وأما الحجة فهي عبارة عن المعلوم
 التصديقي لكن لا مطلقا أيضا بل من حيث أنه
 يوصل إلى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير
 وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا
 العالم حادث وأما ما لا يوصل كقولنا الخارج حارة
 مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل يبحث
 عن المعرفة والحجة من حيث أنهما كيف ينبغي أن
 يترتبا حتى يوصلا إلى المجهول قوله معرفا لأنه
 يعرف ويبين المجهول التصوري قوله حجة لأنها
 تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة

* فصل *

جلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى
جرته تضمن وعلى الخارج التزام

فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب
قوله دلالة اللفظ قد علمت ان نظرا لمطقي بالذات
لعمامي المعرف والخبية وهما من قبيل المعاني
لا الالفاظ الا انه كما يتعارف ذكر الجدل والغاية
والموضوع في صد ركنب المطلق ليقيد بصيرة في
الشروع كذل لك يتعارف ايراد مباحث الالفاظ
بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة
وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة
في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب
والكلي والجزئي والمتسواطي والمشكك
وغيرها فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة
والاستفادة وهما انما يكونان بالذات فلهذا
بدأ بذكر الالالة وهي كون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال

ولا بد فيـــــــــــــــــــــــــــــــــه

والثاني هو المد لول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والإفغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع
الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية
كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الد وال اربع
على مد لولانها وان كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث
الدال عند عروض المد لول فطبعية كدلالة أ ح أ ح
على وجع الصد ر ودلالة مرعة النمس على
الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع
قال دلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء
الجدار على وجود الملائكة وكدلالة الد خان على
النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث
فيهاهي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها
مدار الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة
وتضمن والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع
الواضع اما على تمام الموضوع له او جزئه او على
امر خارج عنه قوله ولا بد اي في ودلالة الالتزام

من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمهما المطابقة
ولو تقدر اولا عكس

قوله من اللزوم اي كون الامر الخارج بحيث
يستحيل تصورا لموضوع له بدونه سواء كان هذا
اللزوم الذي هني عقلا كما لبصر بالنسبة الى العمى
او عرفا كالجود بالنسبة الى الجاهل ثم قوله وتلزمهما
المطابقة ولو تقدر اولا لا شك ان الدلالة
الوضعية على جزء المعنى ولا زمة فرع الدلالة
على المسمى سواء كانت تلك الدلالة على المسمى
محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم
منه الجزء او اللازم بالتبع اذ مقدرة كما اذا اشتهر
اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع
له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها
واقعة تقدر اولا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد
من اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا
اشار بقوله ولو تقدر اولا قوله ولا عكس اذا
يجوز ان يكون اللفظ معنى بسيط لا جزء له ولا

والموضوع ان قصد بجزئه الدلالة على جزء
معناه فمركب

لازم له فتحققت مع المطابقة بدون التضمن
والالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم له تحقق
التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط
وله لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام
خبر واقع في شيء من الطرفين قوله والموضوع
في اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على
جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب
انما يتحقق في امور اربع الاول ان يكون لللفظ
جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث
ان يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع ان تكون
بهذه الدلالة مرادة فيما يتفاء كل من القهود الرابع
يتحقق المفرد فللمركب قسرا واحدا والمفرد
اقسام اربع الاول ما لا جزء للفظه فهو حمزة
الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه فهو لفظ الله
والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد

أما تام خبراً وإنشاءً وأما ناقص تقييداً
أو غيره والدالة لفرد وهو أن استقل فمع الدلالة
بهيئته التصريفة على أحد الأزمنة الثلاثة

وعبد الله علماً والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء
معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالخبر أن
الناطق علماً لشخص إنسان **قوله** أما تام أي يصح
السكوت عليه كزيد قائم **قوله** خبر أن احتمال
الصدق والكذب أي يكون من شأنه أن يتصف
بهما بأن يقال له صادق أو كاذب **قوله** وإنشاء
أن لم يحتملها **قوله** وأما ناقص أن لم يصح السكوت
عليه **قوله** تقييداً أي أن كان الجزء الثاني قيداً
للول نحو غلام زيد ورجل فاضل أو قائم في الدار
قوله أو غيره أن لم يكن الثاني قيداً للول نحو
في الدار **قوله** والافمرد أي وأن لم يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه **قوله** وهو أن استقل
في الدلالة على معناه بأن لا يحتاج فيها إلى ضم مضميمة
قوله بهيئته بأن يكون بحيث كلما تحققت هيئته

كلمة ويدونها اسم والا فاداة وايضا

التركيبية في مادة موضوع متصرفه فيها فهم
جزء واحد من الازمنة الثلاثة مثلا هيئة نصـر
وهي ملتزمة من ثلث حروف مفتوحة مثوالية كلما
تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون
تحققها في ضمن مادة موضوع متصرفه فيها فلا يرد
الانقض بنحو جـمـق وحـجـر قوله كلمة في اصطلاح
المنطقين وفي عرف النحاة فعل قوله والآي وان لم
يستقل في الدلالة قوله فاداة في عرف المنطقين
وحرف عند النحاة قوله ايضا مفعول مطلق لفعل
محذوف اي آض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة
الى ان هذه القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم
فقط وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل
والحرف اذا كانا متحدي المعنى داخلين في
العلم والمتواطى والمشكك مع انهما لا يسمونهما
بهذه الاسامي بل قد تحقق في موضعـهـ ان
معناهما لا يتصف بالكلية والجزئية فتأمل فيه

ان اتحد بمعناه فمع تشخصه وضع علم وبدونه
متواط ان تساوت افرادة ومشكك ان
تفاوتت باولية او اولوية

قوله ان اتحد اي وحد معناه **قوله** فمع تشخصه
اي جزئيته **قوله** وضع اي بحسب الوضع دون
الاستعمال فان ما يكون من لوله كلياً في الاصل
ومشخصاً في الاستعمال كما جاء الاشارة على رأي
المصنف رح لا يسمى علماً وهذه كلام آخر وهو ان
المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع له
تحقيقاً او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع له
تحقيقاً او تاويلًا فعلى الاول لا يصح عن الحقيقة
والمجاز من اقسام متكثير المعنى وعلى الثاني يدخل
تحواء اسماء الاشارة على من هو المصنف في اقسام
متكثير المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا حاجة
في اخر اجها الى التقييد بقوله وضع **قوله** ان
تساوت اي يكون صدق من المعنى الكلي على تلك
الافراد على السوية **قوله** ان تفاوتت باولية

وان كثر فان وضع لكل فم مشترك والا فان
اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل
والا فحقيقة ومجاز

اي يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراد
مقدما من صدقه على بعض آخوها لعلمية او يكون
صدق على بعض اولي وانسب من صدقه على بعض
آخر وعرضه بقوله ان تغاوتت باولية او رولية
تمثيل فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون
بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف
قوله وان كثر اي اللفظ ان كثر معناه المستعمل
هو فيه فلا يخلوا اما ان يكون موضوعا لكل واحد
من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او لا يكون
كذلك فعلى الاول يسمى مشتركا كالعين للباصرة
والذئب والذئبات والركبة وعلى الثاني فلا محالة
ان يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني
اذ هو قسم من اللفظ الموضوع ثم انه يستعمل في
معنى آخر فان اشتهر في الثاني وترك استعماله

المفهوم — وم اذا امتنع

في المعنى الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وان لم يستعمل في الثاني ولم يحجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول عنه الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل اصطلاح خاص كالنحوي مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل قوله المفهوم اي ما يحصل في العقل واعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصص منه يسمى معني

فرض صدقه على كثيرين فجزئي والافكلي
امتنعت افراده او امكنت ولم يوجد
او وجد الواحد فقط مع امكان الغير
او امتناعه والكثير مع التناهي
او عدمه

و باعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مد لولا
قوله فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى
تجويز العقل لا لتقدير فانه لا يستحيل تقدير
صدق الجزئي على كثيرين قوله امتنعت
افراده كشريك الباري قوله او امكنت اي
لم يمتنع افراده فيشمل الواجب والممكن الخاص
كليهما قوله ولم يوجد كالعناء قوله مع
امكان الغير كالشمس قوله او امتناعه
كمفهوم الواجب الوجود قوله مع التناهي
كالعقاب السبع السيارة قوله او عدمه
كمعلومات الباري تعالى وكالنفوس
الناطقية على من هب بعض الحكماء

* فصل *
فصل

الكليان ان تفارقا كلياً فمتبا ئنان والا فان
تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان

قوله الكليان ان تفارقا كلياً فمتبا ئنان والا فان
تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان أي كل كليين
لا بد ان يتحقق بينهما احدى النسب الأربع التبليين الكلي
والنسائي والعموم المطلق والعموم من وجه
وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء
من افراد الآخر او يصدق فعلى الاول فهما
متبا ئنان كالانسان والعجرو على الثاني فاما ان
لا يكون هذا الصدق كلياً من جانب اصلا او يكون
فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان
والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي
من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول
فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني
فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان فمرجع
النسائي الى موجهتين كليتين نحو كل انسان

ونقيضا هما كذلك ا و من جانب فاعم
واخص مطلقا

فناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالبيتين
كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر
بانا نسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة
كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة
جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل
انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان
ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبتين
جزئيتين وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الابيض حيوان وبعض الحيوان
ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان
قوله نقيضا هما كذلك يعني ان نقيض المتساويين
ايضا متساويان اي كلما صدق عليه احد النقيضين
صدق عليه نقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون
الآخر لصدق عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع
النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول

لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرجع التساوي بين العينين مثلاً لو صدق اللسان على شيء ولم يصدق عليه اللسان طق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق بهذا وبانسان هذا خلفه -
قوله ونقيضاهما بالعكس أي نقيض الأعم والأخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم يعني كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أما الأول فلأنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص لخصي لصدق عليه مع عين الأخص فيصدق عين الأخص بدون عين الأعم ههنا مثلاً لو صدق اللحيوان على شيء بدون اللسان لصدق عليه الإنسان ويمتنع هذا صدق الحيوان لامتناع اجتماع النقيضين فيصدق الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني فلأنه بعد

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباً بين جزئي

ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص اذ لو كان كل
نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان
متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين
كما مر وقد كان العينان اعم واخص مطلقاً
قوله والا فمن وجه اي وان لم يتصادقا كلياً من
العاينين او من جانب واحد فمن وجه
قوله تباً بين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل
من الكلمتين بدون الآخر في الجملة فان صدقاً معاً
ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يصدقاً معاً
احداً كان بينهما تباً بين كلي فالتباً بين الجزئي
يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين
الكلي ايضاً ثم ان الامرين الذين بينهما عموم
وخصوص من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضاً العموم
من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما
رهما اللاحيوان واللاابيض ايضاً عموم من وجه
وقد يكون بين نقيضيهما تباً بين كلي كالحيوان

(١١)
كاملتا عني

فلذا انسان فان بينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما
وهما اللانسان والاعطال مباينة كلية كما قالوا ان بين
نقيضي الاعم والاحص من وجه تمايز جزئي لا العموم
من وجه نقط ولا التمايز الكلي فقط قوله كاملتا عني
اي كما ان بين نقيضي الاعم والاحص من وجه
مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تمايز
جزئي فانه لما صدق كل واحد من العينيين مع نقيض
الاخر صدق كل واحد من النقيضين مع عين
الاخر فيصدق كل من النقيضين بكون الاخر في
الجملة وهو تمايز جزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن
التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما
وهما الوجود واللاموجود ايضا تمايز كلي
وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كما لا انسان
والحجر فان بين نقيضيهما وهما الانسان والاحجر
عموم من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة
جزئية حتى يصح في الكل هذا واعلم ان المصنف ربح

وقد يقال الجزئي للاخص وهو

آخر ذكر نقضه المنها نمن لوجهين الأول
قصد الاختصار بقياسه على نقضي الاعمال والاخص
من وجه والثاني انه تصور التمايز الجزئي من حيث
انه متحقق في ضمن فرد لا من حيث انه مجرد
من خصوص فردية موقوف على تصور فردية الذين
هما العموم من وجه والنباين الكلبي وقيل ذكر
فردية كليهما لا يتأتى ذكره قوله وقد يقال الجزئي
لأنه يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي
يتمتع بخصائصه على كثيرين كذلك يطلق على
الاخص من شيء فعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي
وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني
اعز منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو اضافي
لانه منذ رج تحت مفهوم عام واقله المفهوم
والشي والامرو لا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون
كلها كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل
قوله وهو امر على جواب سوال مقدركان قائل

والكليات خمس .

يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي
يصدق عليه كلي آخر مني فاكليا ولا يصدق هو على
ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون
كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي
الاضافي بهذا المعنى يقتضي ان لا يخصه شيء خارج
بقوله وهو امر اي الاخص المذكور ههنا
امر من الاخص المعلوم سابقا ومنه يعلم ان الجزئي
بهذا المعنى امر من الجزئي الحقيقي فيعلم بان
النسبة التراما وهذا من فوائد بعض مشائخنا
طاب الله ثراه قوله الكليات اي الكليات التي
لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج
منحصرة في خمسة انواع اما الكليات الفرضية التي
لا مصداق لها خارجا ولا ذمها فلا يتعلق بالبحث
عنها غرض يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراد
المحققة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة
تلك الافراد فهو النوع او جزء حقيقتها فان كان

الأول جنس وهو المقول على الكثير والمختصة
الحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب
عن الماهية وعن بعض المشتركات فهو الجواب
عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والاف بعيد كالجمجم

تمام المشترك بين شيئين منها وبين بعض آخر فهو
الجنس والاف هو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات
او خارجاتها ويقال له العرض فاما ان يختص بافراد
حقيقة واحدة او لا يختص فالاول هو الخاصة
والثاني هو العرض العام فيقيد دليل انحصار
الكتابات في الخمسة قوله **لأنه** في الخمسة
قوله في جواب ما هو اعلم ان ما هو سؤال عن
تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال على ذكر امر
واحد كان السؤال عن تهايم الماهية المختصة به
فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور امرا شخصيا
او الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع
في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت

النامي والثاني النوع وهو لمقول على الكثير المتفقة الحقيقة في جواب ما هو

متفقة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة
المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع ايضا
في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان السؤال
عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق
المختلفة وقد عرفت ان تمام الدائري المشترك بين
الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب
فالجنس لا بد له من ان يقع جوابا عن الماهية
وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة ايها في ذلك
الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن
كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك
الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع
جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشترك في
الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن
كل ما يشترك فيها في ذلك الجنس فبعيد كالجمهر حيث
يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر ولا يقع

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو وبختص باسم الاضافي
كلاول بالحقيقي وبينهما عموم وخصوص من
وجه لتصادقهما في الانسان وتغارقهما في الحيوان

جوابا عن السؤال بالانسان والشجر والعرس مثلا
قوله على الماهية اي الماهية المقوثة في جواب ما هو
فلا تكون الا كليا ذاتيا لما تحته لا مرضيا ما لشخص
كزيد والصنف كالرومي مثلا خارجا عنها فالنوع
الاضافي دائما يكون اما نوعا حقيقيا مندرجا تحت
جنس كالا انسان تحت الحيوان ^{الحيوان} او اما جنسا مندرجا
تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامي
ففي الاول يتصادق النوع الحقيقي والاضافي
وفي الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز
ايضا تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان
النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون جنسا له
وقد مثل بالنقطـة وفيه مناقشة وبالجملة
المسبة بينهما هي العموم من وجه

والنقطة ثم الاجناس قد يترتب متصاعدة
الى العلي ويسمى جنس الاجناس

قوله والنقطة النقطة طرف الخط والخط
طرف السطح والسطح طرف الجسم
فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم
في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول
والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل القسمة اصلا
واذا لم تقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء
فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على
انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزء
خارجا بل هو من الاجزاء العقلية فيجاز
ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج **قوله** متصاعدة
بان يكون الترقى من خاص الى عام وذلك لان
جنس الجنس يكون اعم من الجنس
وممكن الى جنس لا جنس فوقه وهو العالي
ويسمى جنس الاجناس كالجسم

الثالث الفصل وهو لمقول على الشيء في
جواب اي شيء هو في ذاته فان ميزه من
المشاركات في الجنس القريب

اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخل
في سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجوده *
قوله اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعه ليطلب
بها ما يميزا لشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه
الكلمة مثلا اذا بصرت شيئا من بعيد وتيقنت انه
حيوان لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس
او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه
ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية ^{بشيء} واذا عرفت
هذا فنقول اذا قلنا لانسان اي شيء هو في ذاته
كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان ويميزه
عما يشاركه في الشيئة فيصح ان يجاب بانه حيوان
بما طق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع
الحد في جواب اي شيء وايضا يلزم ان لا يكون
تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا مما

استشكله الامام الرازي في هذا المقام وَاَجَاب
صاحب المحاكات بان معنى اي وان كان بحسب
اللغة لطلب المميز مطلقا لكن ايجاب المعتقد اصطلاحا
على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو
وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا وللمحقق الطوسي
ههنا مسلك آخر اذ قد اتقن هو ان لا نسئل عن
الفصل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنسا بناء على
ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا للشيء
بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركا له في ذلك
الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته
فتعين الجواب بالمناطق لا غير فكلمة شيء في التعريف
كما ية عن الجنس في يندفع الاشكال بحذافيره
قوله فقريب كالمناطق بالنسبة الى الانسان
حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب
وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة
الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في

واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه
فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل

الجنس البعيد وهو الجسم النامي قوله واذا نسب
النج العَصَل له نسبة الى الماهية التي هو مخصص مميز لها
ونسبة الى الجنس الذي هو يميز الماهية عنه من بين
افرادة فهو باعتبار الاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية
ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما لانه
باضما مه الى هذا الجنس وجود يحصل قسما
وعدم ما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان
الى الحيوان الماطق والحيوان الغير الماطق
قوله والمقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل
فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم
العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء
الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز
السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا
له وهو معنى المقوم وليعلم ان المراد بالعالي
ههنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء كان

(٢٢٢)

ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة
وهو الخارج المقول على ما تحت

فوقه آخر ولم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس
او نوع يكون تحت آخر هو اء كان تحته آخر ولم
يكن حتى ان الجنس المتوسط مال بال النسبة الى
ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه قوله ولا عكس
اي كاياء يعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوما
للعالي فان الماطق مقوم للسافل الذي هو
الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان
قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل
مقسم للعالي ولا عكس اي كاياء اما الاول فلان
السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل
قسما فقد حصل للعالي قسما لان قسم القسم قسم
واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي
هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان
قوله وهو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم
معتبر في جميع مفهومات الاقسام اعلم ان الخاصة

حقيقة واحدة الخامسة العرض العام وهو الخارج
القول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية

تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ماهي خاصة
له كالكاتب بالقول للانسان والى غير شاملة لجميع
افراد كالكاتب بالفعل له قوله حقيقة واحدة
نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع كالضفد
والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان
وعرض ماهم للانسان فافهم قوله وعلى غيرها
كالماشي فانه يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها
من الحقائق الحيوانية قوله وكل منهما اي كل
من الخاصة والعرض العام وبالحملة الكلبي الذي
هو عرض الافراد اما لازم او مفارق اذ لا يخلو
اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه اولا فالاول
هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم
بقسمين احدهما لازم بالنظر الى نفس الماهية
مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج

أو الوجود بين يلزم تصوره من تصورا مللزم
أو من تصورهما الجزم باللزم وغير بين بخلافه
والا فعرض مفارق

أو في الذهني وذلك بأن يكون هذا الشيء بحيث
كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا
اللازم ثابتا له وأما لازم له بالنظر إلى وجوده
أي إلى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني
وهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم
هذه التقسيم ثلاثة لازم الماهية كالزوجة للربعة
ولازم الوجود الخارجي كالحراق للنار ولازم الوجود
الذهني ككون حقيقة الإنسان كلية وهذا
القسم يسمى معقولا ثانيا أيضا والثاني أن اللازم
أما بين أو غير بين فالبين له معنيان أحدهما
اللازم الذي يلزم تصوره من تصورا مللزم كما
يلزم تصورا البصر من تصورا العمى وهذا
يقال له البين بالمعنى الخاص ويح غير البين
هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصورا مللزم كالكتابة

يدوم اويزول بسرعة او بطوء حاتمة مفهوم
الكلي يسمى كليا منطقيا

بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هو اللزوم
الذي يلزم من تصوره مع تصور اللزوم والنسبة
بينهما الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل
اذا تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية
اليها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك
يقال له البين بالمعنى الاعم وحيث فغير البين هو اللزوم
الذي لا يلزم من تصوره مع تصور اللزوم والنسبة
بينهما الجزم باللزوم كالحدث للعالم فهذا التفسير
الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين
على كلا التقديرين انما سميا بالبين وغير البين
قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم
يمنع انفكاكه نظرا الى ذاته قوله بسرعة كحركة
الشجر وصفرة الرجل قوله او بطوء كالشباب
قوله مفهوم الكاي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي
يعنى المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين

ومعروضه طبعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة

يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكل
 هذا المعنى قوله ومعروضه اي ما يصدق عليه
 هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبعيا
 لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما ينبغي
 قوله والمجموع المركب من هذا العارض
 والمعرض كالانسان الكلبي والحيوان الكلبي يسمى
 كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل قوله وكذا
 الانواع الخمسة يعني كما ان الكلبي يكون منطقيا
 وطبعيا وعقليا وكذا الانواع الخمسة يعني الجنس
 والنوع والفصل والخاصة والعرض العام تجري
 في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم
 النوع اعني الكلبي المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة
 في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان
 والفرس يسمى نوعا طبعيا والمجموع المركب من
 العارض والمعرض كالانسان النوع نوعا عقليا
 وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلاث

والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه * فصل * —————

تجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم
الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى
جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيد يسمى جزئيا طبيعية
والمجموع اعني زيد الكل الجزئي يسمى جزئيا عقلية
قوله والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود
في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفاهيمات في العقل
ولذا كانت من المعقولات الشائية وكذا في ان العقلي غير
موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل
وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث
هو انسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود
في الخارج بوجود افراد ام لا بل ليس الموجود فيه
الا الا افراد الاول من مذهب جمهور الحكماء والثاني
من مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال
الحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد في الخارج في

معرفة الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصوره ويشترط
أن يكون مما ويا واجلي فلا يصح بالاعم
والاخص والمساوي معرفة وجهاته ولا الخفي

فحينئذ لفراده لزم انما في الشيء الواحد بالصفات
المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد
في الامكنة المتعددة وحي معنى وجود الطبيعي
موران اخراده موجوده فيه وفيه تأمل وتحقيق
بالحق في حواشي التجريد قوله معرف الشيء بعد
الغواغم من بيان ما يتركب منه المعروف شروع في البحث
بمنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحكمة وعرفه بانه ما يحتمل على
الشيء اي المعروف ليقيده تصوره هذا الشيء اما بالكنه
او بوجه يمتاز به عن جميع ما عداه ولهذا لم
يجز ان يكون اعم مطلقا لان الاعم لا يفيده شيئا
منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان
ليس بكنه الانسان لان حقيقة الانسان هو
الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن

والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رهن
فان كان مع الجنس القريب فقام والا فنافى

جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو لغرض
وكذا الحال في الامر من وجه وآما الاخص
اهني مطلقا فهو ان جاز ان يغيد صورة تصور الاعم
بالكنه ايموجه يمتاز بها على كمالها تصورت الحيوان
بانه انسان والانسان حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان
في ضمن الانسان بالحد الوجهين لكن لما كان الاخص
اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وشار المعرف
ان يكون اعرف من المعروف ليرى جزا ان يكون اخص
منه ايضا وقد علم من تعريف المعروف بما يحمل على
التشريح انه لا يجوز ان يكون مباحثا للمعرف فتعين ان يكون
مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعروف اعرف من المعروف
في نظرا لعقل لانه معلوم موصل الى تصور المجهول
هو المعروف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور
قوله بالفصل القريب حد التعريف لا بد له ان
يشتمل على امر يخص المعروف ويساويه بقاء على ما سبق من

وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي
وهو ما يقصد به تفجير مدلول اللفظ .

فهو تعريف لطامة مركبة معتبرة عند من كما
صرح به بعض المتأخرين **قوله** وقد اجيز في
الناقص ان يكون اعم اشارة الى ما اجازة
المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف
بالذاتي الا اعم كتعريف الانسان بالحيوان
فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام كتعريفه
بالماشي فيكون رافعا ناقصا بل يجوز والتعريف
بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان
بالضاحك لكن المصنف لم يعتمد به لزعمه انه
تعريف بالاختصاص وهو غير جائز **قوله** كاللفظي
اي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون
اعم كقولهم مدانة ثبت **قوله** تفجير
مدلول اللفظ اي تعيين معنى اللفظ من
بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل
مجهول من معلوم كما في المعارف الحقيقية فانها

وقد استعملها هو

فإنّ الرابطة حقيقة هوالنسبة الحكمية وفي قوله
واللّٰل على النسبة إشارة إلى أن الرابطة أداة لئلاّ تنهل على
النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل وأعلم أن الرابطة
قد تذكر في القضية وقد تحذف فالقضية على الأول
تسمى فلائية وعلى الثاني ثنائية قوله وقد استعملها
هو وأعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران
النسبة الحكمية بإحدى الأزمنة الثلاثة وغير زمانية
بمخلاف ذلك وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية
لما نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم
أن الرابطة الزمانية في لغة العرب هي الأفعال الناقصة
وتكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام
(هست) في الفارسية و (أُسْتَنْ) في اليونانية
فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما
مع كونهما في الأصل أسماء لا أداة فهذه أما
أشار المصنف إليه بقوله وقد استعملها هو وقد يذكر
للمرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال

والاشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما
والثاني تاليا والموضوع ان كان شخصا معينا
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان
نفس الحقيقة فطبعية والافان بين كمية افراده
كلا او بعضا فمخصوصة كلية **الموجبة** و**ملية** البيان
مؤرا والا فمهمة

الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن
قائما وعمر وموجود شاعرا **قوله** والاشروطية اي
وان لم يكن الحكم كذلك اي ثبوت شيء للشئ او نفيه
هذه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة
على نقد يراخري او نفي ذلك الثبوت او بالمنافاة
بين النسبتين او سلب تلك المنافاة فالاولى شرطية
متصلة والثانية منفصلة واعلم ان حصر القضية
في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف عقلي دائر
بين النفي والاثبات واما حصر الشرطية في المتصلة
والمنفصلة فاستقرائي **قوله** مقدما للتقدم في الذكر
قوله تاليا لتلوي للجزء الاول **قوله** والموضوع

هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع
ولذا الوعظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمى
ما هو موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس غير
ذلك ومحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئي حقيقي
كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون
الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وعلى افراد وعلى
الثاني فاما ان تبين كمية افراد المحكوم عليها بان
يبين ان الحكم على كلها وعلى بعضها ولا يبين ذلك
بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية والثالث
محصورة والرابع مهمة ثم المحصورة ان يبين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان يبين
ان الحكم على بعض افراد الموضوع فجزئية
وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك
المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع
ويسمى ذلك الامر بالصورا ذكرا ان صور البلد
محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من

وتلازم الجزئية

أفراد الموضوع فتدور الموجبة الكلية هوكل ولا م
 الاستغراق وما يفيد معناها من أي لغة كانت
 وسور المبرجة الجزئية مبرحة وتواحد وما يفيد
 معناها وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد
 ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس
 بعض وبعض ليس وما يشابهها قوله وتلازم الجزئية
 وأعلم أن القضا بالمعتبرة في العلوم هي المحصورات
 الأربع لا غير وذلك لأن المهمة والجزئية
 متلازمان اذ كما صدق الحكم على افراد الموضوع
 في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهمة
 عند رجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها
 بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها
 وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات
 التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعة
 لا يبحث عنها في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية
 من حيث نقص مفهوما كما هو موضوع الطبيعة لا من

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا
وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقة اذهنا
فالذهنية

حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة
في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانحصرت
المقضايا المعتبرة في المحصورات الاربع
قوله ولا بد في الموجبة اي في صدقها من وجود
الموضوع وذلك لان الحكم في الموجبة ثبوت شيء لشيء
وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المشبث له اعني الموضوع فاما
يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا
اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك فاما القضايا العملية المعتبرة
باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام لان الحكم
فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققا
فحوكل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود
في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود
في الخارج مقدرا فحوكل انسان حيوان بمعنى

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء
فيسمى معدولة والافمحصلة

ان كل ما لو وجد في الخارج وكان انما ناهو على
تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المقدرا ناهو
اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد الاشياء
وشريك الباري واما على الموضوع المرجود في الذهن
كقولك شريك الباري مستبعد بمعنى ان كل ما لو
وجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو
موصوف في الذهن بالامتناع وهذا انما اعتبروه
في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق
في الخارج قوله حرف السلب كلا وليس وغيرهما
مما يشار كهما في معنى السلب قوله من جزء اي
من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما
فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى
الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين
قوله معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب
النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به
البيان جهة والافمطلقة

من مصادره الاصلية فسميت القضية التي يكون هذا
الحرف جزءا من جزئها معيولة تسمية الكل باسم
الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب جزءا من
حرفيها تسمى محصلة قولك بكيفية النسبة الخ نسبة
المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية
تكون لامحالة متكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية
مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع
او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر
تسمى مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان
تلك النسبة مكيفية في نفس الامر بكيفية كذا
فالقضية تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى
القضية مطلقة واللفظ الذي عليه في القضية المفروضة
والبصورة العقلية الذي له عليها في القضية المعقولة
تسمى جهة القضية فان طبقت الجهة المادة صدقت
القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والا

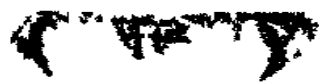


فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِضَرُورَةٍ النَّسْبَةِ مَا دَامَ
ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودًا فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ
أَوْ مَا دَامَ وَصْفُهُ فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ أَوْ فِي وَقْتٍ
مَعْيَنٍ فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ أَوْ غَيْرُ مَعْيَنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ

هَذِهِ هِيَ حَقِيقَتُنَا عَلَى إِنْسَانٍ حَجَرَ بِالضَّرُورَةِ
قَوْلُهُ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِضَرُورَةٍ النَّسْبَةِ الْحَقِيقَةِ يَكُونُ
الْحُكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ إِنْ النَّسْبَةُ الثَّبُوتِيَّةُ أَوِ السَّلْبِيَّةُ
ضَرُورِيَّةٌ أَيْ مَمْتَنَعَةٌ أَنْ تَنفَكَّ عَنْ الْمَوْضُوعِ عَلَى أَحَدٍ
أَرْجَعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ إِنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ مَا دَامَ أَنَّ
الْمَوْضُوعَ مَوْجُودًا نَحْوِ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٍ بِهِ لَضَرُورَةٌ
وَلَا شَيْءٍ مِنْ / لَا إِنْسَانٍ يَحْجَرُ بِالضَّرُورَةِ فَتَسْمَى الْقَضِيَّةُ
بِضَرُورِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ لِأَشْتِمَالِهَا عَلَى الصَّرُورَةِ وَعَدَمِ تَقْيِيدِ
الضَّرُورَةِ بِالْوَصْفِ الْعَنَوَانِيِّ أَوِ الْوَقْتِ وَالْثَانِي
أَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ مَا دَامَ الْوَصْفُ الْعَفْوَانِيُّ ثَابِتًا لِذَاتِ
الْمَوْضُوعِ نَحْوِ كُلِّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعُ بِالضَّرُورَةِ
مَا دَامَ كَاتِبًا وَلَا شَيْءٍ مِنْهُ يَسَاكُنُ الْأَصَابِعُ بِالضَّرُورَةِ
مَا دَامَ كَاتِبًا فَتَسْمَى بِضَرُورَةٍ عَامَّةٍ لِأَشْتِرَاطِ

أوبد وأنها ما دامت أذا كانت فدائمة مطلقة
والدوام الوصف فعرفية عامة

المبروزة بالوصف العنوني ويكون هذه القضية
أمر من الشروط الخاصة كما سيبيح الثالث أنها
ضرورية في وقت معين تحوكل قمر منخسف بالضرورة
وقت ميلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء
من القمر منخسف بالضرورة وقت التربيع
فتسمى بوقتية مطلقة لتعيين الضرورة بالوقت وعدم
تعيين القضية باللام وإام الرابع أنها ضرورية في وقت
من الأوقات كقولنا كل إنسان متنفس بالضرورة
وقت ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقت ما فتسمى بوقت
منتشرة مطلقة تكون وقت الضرورة فيها منتشرة
أي غير معين وعدم تعيين القضية باللام وإام
قوله فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام
أن الضرورة هي استحالة انعكاس شيء عن شيء والدوام
عدم انعكاسه منه وإن لم يكن مستحيلا كدوام
الحركة للفلك ثم إام أعني عدم انعكاس النسبة



او بفعليتها فمطلقة عامة

الاجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي
او وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام
الذاتي اي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع
ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية
دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام
بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام
الوصفي اي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع
ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات متينة
عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من
القضية السالبة بل من الموجهة ايضا عند الاطلاق
فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع فهموا ان هذا
الحكم ثابت مادام كاتباً وعامة لكونها عام من
العرفية الخاصة التي سيبي ذكرها قوله او بفعليتها
اي بتحقيق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي التي
حكم فيها يكون النسبة متحققة بالفعل اي
في احد الزمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة لان

أو بعدم ضرورة خلاقها فمنكئة عامة فهذه بصائط

هذا هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها
 بالضرورة أو بالضرورة أو غير ذلك من الجهات
 وبالعامة لكونها أعم من الوجودية اللادائمة
 واللاضرورية على ما سيجي قوله أو بعدم ضرورة
 خلافا أي إذا ذكر في القضية بأن خلاف النسبة
 المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتبة
 بالمكان العام يعني أن الكتابة غير مستحيلة له
 بمعنى أن سلبها عنه ليس بضروري سميت القضية
 محتملة لا شتما لها على الامكان وهو سلب الضرورة
 وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة قوله فهذا
 بصائط أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة
 الموجهات بصائط أعلم أن القضية الموجهة إما بسيطة
 وهي ما تكون حقيقتها إما إيجابيا فقط أو سلبيا فقط
 كما مر من الموجهات الثمانية وأما مركبة وهي
 التي تكون حقيقتها مركبة من إيجاب وسلب بشرط أن
 لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعباراة مستقلة

وقد تقيده العا متان والوقتيتان المطلقتان
باللاد وام الذاتى

هو ان كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك
بذلك على لانه بما نقولنا لاد اننا اشارة الى حكم
تتلبى اى لا شىء من الانسان يضاحك به يا لقعل
اولم يكن فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب
بالامكان الخاص فانه فى المعنى قضيتان ممكنتان
هما ممان اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شىء
من الانسان لا يكتب بالامكان الخاص ~~بالامكان~~ العبرة
فى الايجاب والسلب بالجزء الاول التالى هو
اصل القضية واعلم ايضا ان القضية المركبة انما
تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللاد وام
واللا ضرورة قوله العا متان اى المشروطة العامة
والعرفية العامة قوله والوقتيتان اى الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة باللاد وام الذاتى ومعنى
اللاد وام الذاتى ان النسبة المذكورة فى القضية
لها متدائمة مادام ذات الموضوع موجودة

فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
والوقتية والمنتشرة .

فيكون نقيضها واقعاً لبنة في زمان من الأزمنة
الثلثة فيكون إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة
للأصل في الكيف وموافقة في الكيفاتهم **قوله** المشروطة
الخاصة هي المشروطة العامة المقيّنة باللدوام
الذاتي نحول كاتب متحرك الأصابع بالضرورة
مادام كاتباً لادائماً أي لا شيء من الكاتب يستحيل
الأصابع بالفعل وحاصل الكلام أن الدوام
المستفاد من مادام دوام الوصف العنواني لذات
الموضوع ومن اللادوام سلب دوام المحمول لذات
الموضوع **قوله** والعرفية الخاصة هي العرفية
العامة المقيّنة باللدوام الذاتي كقولنا باللدوام
لا شيء من الكاتب بها كن الأصابع مادام كاتباً
لادائماً أي كل كاتبها كن الأصابع بالفعل
قوله الوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة باللدوام الذاتي حذف من اسميهما

وقد تشيد المصلحة العامة باللا ضرورة الذاتية
فتسمى الوجودية اللا ضرورية

لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة
بالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيمة باللا دوام
الذي هي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الجبلولة
لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل
والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيمة باللا دوام
الذي هي نحو قولنا لا شيء من الانسان يمتنع
بالضرورة وحقه لا دائما اي كل انسان يمتنع
بالفعل قوله باللا ضرورة القافية معنى اللا ضرورة
الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية
ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة
فيكون هذا حكما بالمكان تنقيضها لان المكان هو
مطلب الضرورة عن الطرف المقابل كما مر فيكون مقاد
باللا ضرورة الذاتية محكمة عامة مخالفة للاصل
في الكيف قوله الوجودية اللا ضرورية لان
معنى المطلقة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت

١ وباللاد وام الذاتى فتسمى

من الاوقات ولا شتما لها على اللضرورة فالوجودية
 اللضرورة هي المطلقة العامة الحقيقية بالضرورة
 الذاتية نحول انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة
 اى لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام
 فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احدهما
 موجبة والاخرى سالبة قوله او باللاد وام
 الذاتى انما عيى اللاد وام بالذاتى لان تقييد
 العامتين باللاد وام الوصفى غير صحيح ضرورة
 تناق اللاد وام بحسب الوصف مع اللاد وام
 بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين
 باللاد وام الوصفى ايضا لكن هذا التركيب
 غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه
 لقضايا الاربع باللاد وام الذاتى كذلك يصح
 تقييدها بالضرورة الذاتية وكذلك يصح
 تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة
 باللا ضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة

الوجود اللادائمة

من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع مع كل من
تلك القيود الأربع ستة عشر ثلاثة منها غير صحيحة
وأربعة منها معتبرة وأربعة الباقية صحيحة
غير معتبرة وأعلم أيضا أنه كما يمكن تقييد المطلقة
العامة باللدوام واللاضرورية الذاتيتين كل واحدة
يمكن تقييدها باللدوام واللاضرورية الوصفيتين
ومما أن أيضا من الاحتمالات الصحيحة الغير
المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورية
الذاتية يصح تقييد ما باللاضرورية الوصفية
ومما أن باللدوام الذاتي والوصفي لكن هذه
المجموعات الثلاث أيضا غير معتبرة عند هيردنبغ
أن يعلم أن التركيب لا يلخص فيما أشارنا إليه
بل سيجمع الإشارة إلى بعض آخر ويمكن تركيبات
كثيرة أخرى لم يتعرضوا لها لكن المتقاضي بعده
التنبية لما ذكرناه يتمكن من استخراج أي قد رشاء
قوله الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيمة

وقد تقيد الممكنة العامة باللا ضرورة من الجانب
الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة

باللا دوام الذاتي نحو لا شيء من الانسان
بمتنفس بالفعل لا دائما اي كل انسان متنفس
بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احدهما
مركبة باللا ضرورة **مطلبة** باللا ضرورة
من الجانب الموافق ايضا كما انه حكم في الممكنة
العامة باللا ضرورة عن الجانب المخالف فقد
يحكم باللا ضرورة من الجانب الموافق ايضا
فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين
ضرورة ان مطلب الضرورة من الجانب المخالف
هو امكان الطرف الموافق وطلب ضرورة
الطرف الموافق هي امكان الطرف المقابل
فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق
وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان
الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان
العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام

وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى
مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قيد بهما

قوله وهذه مركبات اي من هذا القضايا السبع
الذكورة هي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
والوقفية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية
والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة
قوله مخالفتي الكيفية اي في الايجاب والسلب
واقه من بينات ذلك في بيان معنى اللادوام
واللا ضرورة واما الموافقة في الكمية اي في الكلية
والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد
قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب
فان كان الحكم في الجزء الاول على كل
الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها
وان كان على البعض في الاول فكذلك في الثاني
قوله لما قيد بهما اي القضية التي قيدت بهما اي
بالادوام واللا ضرورة يعني اصل القضية

* قصـة شـنـبل *

الشرطية متصلة أن حكم فيها بتبنيوت قسائية
على نقد يرا جري او ينعيمها ولزومية ان كان
في ذلك بعلاقة طلاقا نسائية

قوله على نقد يرا جري هو ان كانت النسبتان قبوليتين
او سلبيتين او مختلطتين فتكونا نسائتا لم يكن ذلك
حيوانا لم يكن انما لنا متصلة موجبة فالمتصلة
الموجبة ما حكم فيها بان اتصالا لتعريفين وانسائية
ما حكم فيها بسلب اتصالهما حولي البتة كلما كانت
الشمس طالعة كان الليل موجدا وكذا لك اللزومية
الموجبة ما حكم فيها بان ~~الاتصال بعلاقة~~ والنسائية
ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال بعلاقة هو ان
لم يكن هناك اتصال او كان لكن لا بعلاقة واما
اتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه
من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو
كلما كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطق وليس كلما
كان الانسان ناطقا كان الفرس ناطقا قوله بعلاقة

ومثفصلة ان حكم فيها بتنا في النسبتين
اولا بتنا فيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية

وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي كعلاقة طلوع
الشمس بوجود النهار في قولنا كلما طفت الشمس
طالعة فالنهار موجود قوله بتنا في النسبتين سواء
كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين
فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة
وان كان سلبا تنا فيهما فهي منفصلة سالبة
قوله وهي الحقيقية فالمفصلة الحقيقية
ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق والكذب
نقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
او حكم فيها بسلب تنا في النسبتين في الصدق
والكذب نقولنا ليس اليتة اما ان يكون هذا
العدد زوجا ومنقسما بمتساويين والمنفصلة المانعة
الجمع ما حكم فيها بتنا في النسبتين اولانا فيهما
في الصدق فقط نعر هذا الشيء اما ان يكون
شجرا او حجرا والمنفصلة المانعة لخلوها حكم

او صدقا فقط فمائدة الجمع او كذا فقط فمائدة
الخلو وكل صنها عنادية ان كان التنا في
لذاتي الجزئين والاتفاقة

فيها يتنا في النسبتين والاتنا فيهما في الكذب فقط
نحو ما ان يكون زيد في البحر وما ان لا يغرق
قوله او صدقا فقط اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن
الكذب حتى جاز ان تجتمع النسبتان في الكذب
وان لا تجتمعا ويقال للمعنى الاول مائدة الجمع
بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم **قوله** او كذا
بمقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق
والاول مائدة الخلو بالمعنى الاخص والثاني
بالمعنى الاعم **قوله** لذاتي الجزئين اي ان كانت
المنافاة بين الطرفين اي المقدم والتالي منافية
ناشئة عن ذاتيهما في اي مادة تتحققا كالمنافاة
بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة
كالمنافاة بين السواد والكنابة كما في انسان يكون
اسود وغير كاتب او يكون كاتباً غير اسود فالمنافاة

ثم انصركم في الشرطية ان كان على جميع
تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا

حين طر في هذه المنفصلة واقعة لاف اتيهما
للحتمية من مالاذاذا قد يجتمع السواد
والكفاية في الصدق اوفي الكذب في مادية
اخرى فهذه منفصلة حقيقية انغاقية وذلك منفصلة
مفادية قوله ثم الحكم النحوي ان العملية تنقسم
الى محصورة ومهمة وشخصية وطوعية كل لك
الشرطية ايضا سواد. بجانب متصلة او منفصلة تنقسم
الى المحصورة الكلية والجرفية والمهمة والشخصية
ولا تعقل الطبيعية هنا قوله على جميع تقادير المقدم
كقوله كما كانت الشمس طالعة فالبها وموجود
قوله يكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما
ومنى وما في معاهما وفي المنفصلة دائما وايضا او نحوهما
هذا في الموجبة اما في السالبة مطلقا فهو ما ليس
البتة قوله وبعضها مطلقا اي على بعض غير معين
كقوله قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا

تجزئة او معنى ف شخصية والا فمبهلة وطرفا
الشرطية في الاصل قضيتان حملتان او متصلتان

قوله تجزئة وسورها في الموجبة متصلة كانت
او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون
قوله ف شخصية كقولنا ان جئتني اليوم فأكبرك
قوله والا اي ان لم يكن الحكم على جميع نقادير
المقدم ولا على بعضها بان يهيك عن بيان الكلمة
واليعضوية مطلقا فمبهلة نحو اذا كان الشيء انما
كان حيوانا **قوله** في الاصل اي قبل دخول اداة
الاتصال والاتصال عليهما **قوله** حملتان
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان
طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان
حملتان **قوله** او متصلتان كقولنا ان كان كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلا لم يكن
النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها
وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس

أو منفصلتان أو مختلفتان إلا أنهما خرجتا
بزيادة إذا لا اتصال ولا انفصال
عن التمام

طالعة قضيتا متصلتان **قوله** أو منفصلتان
كقولنا كلمة كانت دائما ما ان يكون العدد زوجا
أو فردا دائما ما ان يكون العدد منقسما بمتساويين
أو غير منقسم بهما **قوله** أو مختلفتان بان يكون
أحد الطرفين عملية والأخرى متصلة أو أحدهما
عملية والأخرى متصلة منفصلة أو أحدهما متصلة
والأخرى منفصلة فالأقسام ستة وعليك باستخراج
ما تركنا من الأمثلة **قوله** عن التمام أي عن
أن يصح السكوت عليها ويحتمل الصدق والكذب
مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل
الصدق والكذب ولا نعني بالقضية إلا هنا فإذا
أدخلت عليه أداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت
الشمس طالعة لم يصح أن تسكت عليه ولم يحتمل
الصدق والكذب بل احتجت إلى أن تضم إليه قولك

* فضائل *

التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته
من صدق كل كذب الاخرى

مثلا ما لهما موجود قوله اختلاف القضيتين قيد
بالقضيتين دون المشيئين اما لان التناقض لا يكون بين
المفردات على ما قيل واما لان الكلام في تناقض
القضايا قوله بحيث يلزم الخ خرج بهذا القيد
الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين
فالهما قد يصدقان معا نحو بعض الحيوان
انسان وبعضه ليس باسنان فلم يتحقق التناقض بين
الجزئيتين قوله وبالعكس اي يلزم من كذب كل
من القضيتين صدق الاخرى خرج بهذا القيد
الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين
فالهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان
انسان وكل حيوان انسان فلم يتحقق التناقض
بين الكليتين ايضا قل علم ان القضيتين لو كانتا
محصورتين يجب اختلافهما في الكبر كما يصرح به

(٤٠)

وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم
والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها

المصنف رح قوله ولا بد من الاختلاف أي
بشرط في المناقش أن يكون المعنى في القضيةتين
موجبة والاخرى سالبة ضرورة أن الموجبتين
والمسالبتين قد تجتمعان في الصدق والكذب
معاً ثم أن كانت القضيتان محصورتين يجب
اختلافهما في الكم أيضاً كما مر ثم أن كانا موجبتين
يجب اختلافهما في الجهة فإن الضروريتين
قد تكنان معاً كقولنا كل إنسان كاتب بالضرورة
ولا شيء من الأنسان بكاتب بالضرورة والممكنين
قد تصدقان معاً كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان
ولا شيء من الأنسان بكاتب بالامكان قوله والاتحاد
فيما عداها أي يشترط في المناقش اتحاد
القضيتين فيما عداها لا مورا لثمة المذكورة
أعني الكيف والكم والجهة وقد ضبطوا هذا
الاتحاد في ضمن الاتحاد في المورفائية قال قائلهم

والنقيض للضرورة إمكانية العامة وللدائمية
المطلقة العامة والمشرطة العامة الجينية.

* شـعـيـر *

- * ورتاقض هست و هدت شرط دان *
- * و هدت موضوع و محمول و مكان *
- * و هدت شرط و اجبا فت جزء و كل *
- * قوت تو فعل است در آخر زمان *

قوله والنقيض للضرورة اعلم ان نقيض
كلي شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها ضرورة
الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب ذلك
الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان
الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان
السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب
ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت انه
يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب
يلزمه فعلية السلب وعلم دوام السلب يلزمه فعلية
الايجاب فالإمكان العامة نقيض صريح للضرورة

الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة

المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة
ولما لم يكن لنقيضها الصريح هو اللادوام مفهوم
محصل معتبر من القضايا المتعارفة الممتدولة قالوا
فقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان
نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة
الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة
هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية اي
الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فيكون
فقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب
الوصف كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الا صابع مادام كاتبه يقضيه ليس بعض الكاتب بمتحرك
الا صابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية
المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين انصاف
ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية
العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك
لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام

والمركبة هو المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين

ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فمقيضها
 الضريح هو سلب ذلك اللوام ويلزمه وقوع الطرف
 المقابل في بعض اوقات الوصف العنواني وهذا معنى
 الحينية المطلقة المخالفة لما هيته العرفية في الكيف
 فنقيض قولنا بالذو ام كل كاتب متحرك الا صابع
 مادام كاتباً قولنا ليس ببعض الكاتب بمتحرك
 الا صابع حين هو كاتب بالفعل والتصنف لم يتعرض
 لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من
 البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من
 مباحث العكس والافيمية بخلاف باقي البسائط فتأمل
قوله والمركبة قد علمت ان نقيض كل شيء
 رفعه فاعلم ان رفع المركب اسم يكون برفع احد جزئيه
 لا على التعيين بل على سبيل منع الخلواذ يجوز
 ان يكون برفع كلا الجزئين فنقيض القضية
 المركبة نقيض احد جزئيه على سبيل منع الخلوفنقيض
 قولنا كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة مادام



ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد

كاتباً لا دائماً اي لا شيء من ا لكاتب متحرك
الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلوهي قولنا
اما لمحقق الكاتب ليس. يستحيل الاصابع بالاحتكاك
حين هو كاتب واما بعض ا لكاتب متحرك ا الاصابع
داً ثماً وانت بعد ا طلاءك على حقائق ا المركبات
ونقائض البساط تفيد من استخرا ج تفاصيل
بقا ئض المركبات قوله ولكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد يعني لا يكفي في ا حيد نقيض القضية
المركبة الجزئية التردد يد بين نقيضي جزئيهما
وهما الكليتان اذ قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا
بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً اي ليس بعض
الحيوان با نسان بالفعل و يكذب كلا نقيضي
جزئيهما ايضاً وهما قولنا لا شيء من الحيوان با نسان
داً ثماً وقولنا كل حيوان انسان دا ثماً و يح فطريق
اخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد
الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية

* فصل *

العكس المحتوي تبديل طرفي القضية مع بقاء
الصدق والكيف

نمر ترد ذيين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد
من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان
ما انسان دائما وليس بانسان دائما وحي يصديق
النقيض وهو قضية حملية مودة المحمول فقوله
بالنسبة الى كل فرداي افراد الموضوع **قوله** طرفي
القضية سواء كان الطرفين هما الموضوع والمحمول
او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يطلق على
المعنى المصدري المنكور كفي للمطلق على القضية
الخاصة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي
من قبيل اطلاق اللفظ على الملقوظ والخلق على المخلوق
قوله مع بقاء الصدق يعني ان الاصل لو فرض
صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب
صدقهما في الواقع **قوله** والكيف يعني ان كان
الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة

والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم
المحمول أو التالي والسالبة الكلية تنعكس
سالبة كلية

كان العكس سالبة. قوله إنما تنعكس جزئية
يعني أن الموجبة سواء كانت كلية فحول انسان حيوان
أو جزئية نحو بعض الحيوان انسان إنما تنعكس
إلى الموجبة الجزئية لا إلى الموجبة الكلية
أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة أنه إذا صدق
المحمول على ما صدق عليه الموضوع كالأروعاء يصدق
المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول
على فرد الموضوع في الجملة وأما عدم صدق الكلية
فإن المحمول في القضية الموجبة قد يكون أمراً
الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع أمراً
ويستحيل صدق الخاص كإيا على الأعم فالعكس
اللازم الصادق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية
هذا هو البيان في العمليات وقس عليه الحال
في الشرطيات فقوله لجواز عموم الخ بيان للجزء

والا لزم سلب الشيء عن نفسه
والجزئية لا تنعكس احلا لجواز عموم
الموضوع

السلبي من الحصر المذكور واما الالجبائي فبدل بهي
كما مر قوله والالزم سلب الشيء عن نفسه تقريره
ان يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الانسان
الحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والالصدق
نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل
فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان
بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء
عن نفسه في محال ومتشاكه هو نقيض العكس
لان الاصل صادق والهيئة منتجة فيكون نقيض
العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب
قوله عموم الموضوع ويصح سلب الاخص عن
بعض الاعم لكر لا يصح سلب الاعم عن بعض
الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان

أولاً المقدم وأما بحسب الجهة فمن التوجبات
تنعكس الدائمات والعامتان جينية مطلقة

قوله أو المقدم مثلاً يصدق في لا يكون إذا كان الشيء
حيواناً كان إنساناً ولا يصدق في لا يكون إذا كان
الشيء إنساناً كان حيواناً قوله وأما بحسب الجهة
يعني أن ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب
الحكم والكيف وأما بحسب الجهة التي قوله الدائمات
أي الضرورية واللائمة مثلاً كلما صدق
قولنا بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوان صدق
قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان
والأفني صدق نقيضه وهو دائماً ثمة لا شيء من
الحيوان بإنسان مادام حيواناً وهو مع الأصل
ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائماً
هذا خلف قوله والعامتان أي المشروطة
العامّة والعرفية العامة مثلاً إذا صدق بالضرورة
أو بالكلية واما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً
صدق بعض متحرك الأصابع كاتباً بالفعل حين

والخاصتان خيتية لادائمة والوقتيتان والوجوديتان

هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائما
 لا شيء من متحرك الاصابع. يكتب ما دام متحرك
 الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة
 اويالدي وام لا شيء من الكاتب يكتب ما دام كاتب
 هذا خلف قوله والخاصتان اي المشروطة
 الخاصة والعرفية الخاصة تتبعهما ان الحينية
 مطلقة مقيمة بالادوام اما انهما الي حينية
 مطلقة فلا نه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان
 وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدق
 في عكسهما الحينية المطلقة واما بالادوام فهما ان
 صدقهما انه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونفس هذا
 النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة
 ونفسا في الجزء الثاني من الاصل فينتج ما يناقض
 تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة اويالدي وام
 كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتب بالادوام
 صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب

والمطلقة العامة مطلقة عامة

والفعل حين هو متحرك الا صابع لا دائما اما صدق
الجزء الاول فقد ظهر بما سبق واما صدق الجزء
الثاني اي اللادوام ومغناه ليس بعض متحرك
الا صابع بكاتب بالفعل فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه
وهو قولنا كل متحرك الا صابع كاتب دائما فنضمه
مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك
الا صابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الا صابع
لما دام كاتبا ينتج كل متحرك الا صابع متحرك الا صابع
فدائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل
فنقول كل متحرك الا صابع كاتب دائما ولا شيء
من الكاتب بمتحرك الا صابع بالفعل ينتج لا شيء من
متحرك الا صابع بمتحرك الا صابع بالفعل وهذا
ينتهي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض اللادوام
في العكس اجتماع المنافيين فيكون باطلا
فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب **قوله** والمطلقة العامة
مطلقة عامة اي هذه القضايا الخمس ينعكس كل واحد

ولاعكس للممكنين

منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب باحدى
الجهات الخمس يصدق بعض ب ج با لفعل والا
فيصدق بقيصه وهو لا شيء من ب ج دائما
وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج هذا خلف
قوله ولاعكس للممكنين اعلم ان ب صدق وصف
الموضوع على ذاته في القضايا المعتمدة في العلوم بالامكان
هناك الفارابي وبالفعل عند الشيخ بمعنى كل ج ب
بالامكان على رأي الفارابي هو ان كلما صدق
عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان ويلزمه
العكس ج وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان
صدق عليه ج بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى
كل ج ب بالامكان هو ان كلما صدق عليه ج بالفعل
صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب
الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق
عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق
الاصل ج صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب

ومن المواليد تنعكس الدائمتان دائمة
مطلقة والعامتان عرفية عامة

زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق على حمار بالفعل
تتمركزون وتبين بها الامكان ولم يصدق في نفسه وهو ان
يعض مركوب زيد بالفعل حماريا لا مكانا فالمصنف
لما اخبر من ذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف
واللغة حكمه بأنه لا عكس للممكنين **قوله** تنعكس
الدائمتان دائمة مطلقة اي الصورية المطلقة
والناتجة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا
اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة
او بالذات ام صدق لا شيء من الحجر بانسان
دائما والاصل صدق بقيضه وهو بعض الحجر انسان
بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر
دائما هذا خلف **قوله** والعامتان عرفية عامة اي
المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية
عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالذات لا شيء
من الكاتب بساكن الا صابغ مادام كانا صدق

والخاصتان عرفية لادائمة في البعض

بالدوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام
ساكن الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض
ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو مع
الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن
الاصابع حين هو ساكن الاصابع هذا خلف
قوله والخاصتان الخ اي المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة تنعكسان الى عرقية عامة سالبة كلية مقيدة
باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة
جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة او بالدوام
لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبها
لادائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب مادام
ساكنا لا دائما في البعض اي بعض الساكن كاتب
باللعل اما الجرم الاول فقد مر بيان انه لازم
للعامةين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم
لازم واما الجزء الثاني فلانه لو لم يصدق العكس
لصدق نقيضه وهو لا شيء من الساكن كاتب دائما

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال

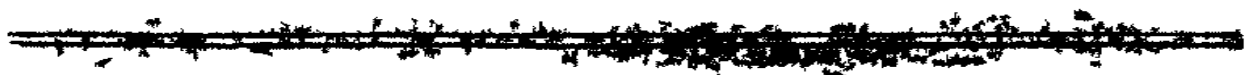
وهذا مع لادوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن
 ياتلفل ينتج ^{اللعنة} من الكاتب بكاتبه دائما ونسب
 لم يلزم الا لادوام في الكل لانه يكذب في مثالنا
 هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض
 الساكن ليس بكاتب دائما كما لا رخص قال المصنف
 السرفي ذلك ان لادوام ايسالبة موجبة وهي
 لانعكس الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع
 الى المجموع مفروطا بانعكاس الاجزاء الى
 الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات
 الموجبة على ما مر فان الخاصيتين الموجبتين تنعكسان
 الى السلبية الا دائمة مع ان الجزء الثاني منهما
 وهو المطلقة العامة ايسالبة لا عكس لهما فتدبر
 قوله ينتج المحال هذا المحال اما ان يكون ناشيا عن
 الاصل او عن نقيض العكس او عن هئية تاليفه لكن الاول
 مغرور والصدق والثالث هو الشكل الاول المعروف صحته

ولا عكس للبواقي بالنقض

وانفاجه فتعين الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون
 العكس حقا **قوله** ولا عكس للبواقي اي السواء
 الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
 والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط
 والوقتية ثنائيات الوجود ثنائيات والممكنة الخاصة من
 المركبات **قوله** بالنقض اي بدليل التخلف في مادة
 بمعنى انه يصدق الاصل في مادة بدون العكس
 فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل
 وبیان التخلف في تلك القضايا ان اخصها وهي
 الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه يصدق لا شيء
 من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
 لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
 العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة
 واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص
 تحقق في الاعم اذا لعكس لازم للقضية
 فلو انعكس الاعم كان العكس لازما للاعم والاعم

فصل

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع -
بقاء الصدق وكيف أوجعل نقيض الثاني
أولا مع مخالفة وكيف



لا زم للاخص ولا زم اللازم لازم فيكون
العكس لازما للاخص أيضا وقد بينا عدم انعكاسه
هذا خلف وإنما اخترنا في العكس الجزئية لأنها أعم
من الكلية والامكنة العامة لأنها أعم من سائر
الترجيها **قوله** لم يصدق إلا يصح لم يصدق
الاخص بالطريق الاولي بخلاف العكس الكلي
قوله تبديل نقيضي الطرفين أي جعل نقيض الجزء
لا يزل من الاصل جزئيا ثانيا ونقيض الثاني جزء
أولا مع بقاء الصدق أي ان كان الاصل صادقا
كان العكس صادقا **قوله** وكيف أي ان كان الاصل
موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا
مثل قولنا كل ج ب فنعكس بعكس النقيضين إلى
قولنا كلما ليس ب ليس ج وهذه طريقة القسمة

وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي

بأما المتأخرون فقالوا بمكس النقيض هرجعل نقيض
الجزء الثاني اولا ولا يشي الا في الثاني مع مخالفة التكيف
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سائبا ويعتبر
بقاء الصدق كما مرفقولنا على جيبا ينعكس الى
قولنا لا شيء هو ليس بيبا صحيح والمصنف لم يصرح
بقوله سر وعين الاول نايبا للعلم به ضمنا ولا
باعتما ربقاه المصلحة في المتعريف الثاني لذكره
سابقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم اعتباره
ههنا ايضا ثم انه قد س سره بين احكام مكس
النقيض على طريقة ليقى ما هـ اذ فيه غنية لطا لب
الكمال وترك ما اورد والمتأخرون اذ تفصيل
القول فيه وفيما فيه لا يسجد المجل قول ههنا اي
في مكس النقيض قوله في المستوي يعني
كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي
كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك المرجية
الكلية في مكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية



وبالعكس

لا تعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان
 لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان وكذلك
 الموجبات في الوقتين المطلقتين
 والوقتيتين والوجوديتين والامكانيتين والمطلقة
 العامة لا تعكس والبراهين في تعكس على ما سبق تفصيلا
 في السوالب في العكس المستوي قوله وبالعكس اي
 حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوي
 فكذلك الموجبات في المطلق لا تعكس الاجزئية
 كذلك السالبة ههنا لا تعكس الاجزئية لجواز ان
 يكون نقيض المحمول في السالبة اهم من
 الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين
 الامر كليا مثلا يصح لاشي من الانسان بلا حيوان
 ولا يصح لاشي من الحيوان بلا انسان لصدق
 بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك بحسب
 الجهة الدائمتان والعامتان تعكس حينية مطلقة
 والخاصتان حينية مطلقة لاذائمة والوقتيتان

والبيان البيان والنقض والنقض وقد بين
انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا

والوجود ههنا والمطلقة العامة بمطلقة عامة ولا عكس
للممكنيتين على قياس الموجهيات في المستوي قوله والبيان
البيان يعني كما ان المطالب المذكورة في العكس
المستوي كان تثبت بالتخلف فكذا ههنا قوله والنقض
النقض اي مادة التخلف ههنا هي مادة
التخلف ثم قوله وقد بين انعكاس الخاصتين
آلخ أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية
في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو ان
يقال متى صدق بالضرورة ا وبالدوام بعض ج
ليس بـ مادام ج لا دائما اي بعض ج بـ بالفعل
صدق بعض بـ ليس ج مادام بـ لا دائما اي بعض
بـ ج بالفعل وذلك يدل للافتراض وهو ان
يفرض ذات الموضوع اعني بعض ج و فلـ بـ بحكم
لا دوام الاصل و ج بالفعل لصدق الوصف العنوائي
على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق

* قصيد *
قصيد

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم

عقلى من مذهب المشيخ وهو التحقيق وليس **ب** بالفعول
 محكم لا دوام الاصل فصدق بعض ما ليس **ب** **ج**
 بالفعول وهو ملزوم لا دوام العكس لان الاثبات
 يلزمه نفي النفي ثم نقول **ب** ليس **ج** مادام ليس
ب والا لكان **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** فيكون
 ليس **ب** في بعض اوقات كونه **ج** كما مر وقد كان
 حكم الاصل انه **ب** مادام **ج** هذا خلف فصدق
 ان بعض ما ليس **ب** وهو **ب** ليس **ج** مادام ليس **ب**
 وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا
 خبرية فتأمل قوله القياس قول ابي مركب وهو
 امر من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المفاصلة
 بين اجزائه لانه ما خوذ من الالفه صرح بذلك
 الشريف المحقق في حاشية الكشف ويحذف كالمؤلف
 بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام
 وهو متعارف في التعريفات وفي اتيان التاليف

بعد التركيب اشارة الى اعتبار مناسبة بين
 الاجزاء الصوري في الحجة فالقول يشمل المركبات
 العامة وغيرها كلها وبقوله مثلف من القضايا
 خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير العامة
 والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها
 اما البسيطة فظا هو واما المركبة فلان المتبادر من
 القضايا القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة
 ليس كذلك اولان المتبادر من القضايا ما يعد
 في مرفهه قضايا متعديدة وبقوله يلزم خرج
 الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما العلم بشيء
 نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله لذاته
 خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية
 كقياس المساواة نحو **ا مساو لب و ب مساو لـ ج** فانه
 يلزم من ذلك ان **ا مساو لـ ج** لكن لا لذاته بل
 بواسطة مقدمة خارجية وهي ان مساوي
 المساوي مساوي وقياس المساواة مع هذه المقدمة
 لخارجية يرجع الى قياسين وبدونها ليس من

منه لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته
وهيئته فاستثنائي والا

اقسام الموصل بالنيات فاعرف ذلك وآل قول
الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا
قوله فان كان اي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد
بما دته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته
القريب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن
الايجاب والسلب فانه قد يكون المذكور في
الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس
بإنسان والمذكور في القياس هذا انسان وقد
يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال
المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان
قوله فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني
لكن **قوله** والا اي وان لم يكن القول الآخر مذكورا
في القياس بمادته وهيئته وذلك بان يكون مذكورا
بمادته لايهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئته بدون

فأقتراني حملي وشرطي وموضوع المطلوب

المادة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من
أجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هذا علم
أنه لو حذف قوله بمادته لكان أولى قوله فأقتراني
لا أقتران حدود المطلوب فيه وهي الأصغر
والأكبر بالوسط قوله حملي أي القياس
الأقتراني ينقسم إلى حملي وشرطي لأنه إن كان
مركبا من العمليات الصرفة فحملي نحو العالم متغير
وكل متغير حادث فالعالم حادث والشرطي
هو ما تتركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
النهار موجودا فالعالم مضي كلما كانت
الشمس طالعة فالعالم مضي أو تتركب من العملية
والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان
حيوانا وكل حيوان جسم كلما كان هذا الشيء
إنسانا كان جسما والمصنف روح قدم البحث عن
الأقتراني الحملي لكونه بسيط من الشرطي

من العملي سمي اصغر ومحموله اكبر والمتكرر
 اوسط وما فيه الا صغر صغرى والا كبر كبرى
 والا اوسطا ما محمول الصغرى وموضوع
 الكبرى وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني
 او موضوعهما فالثالث او عكس الاول

قوله من العملي اي الاقتراني العملي **قوله** اصغر
 لكون الموضوع في الاغلب اخص من المحمول واقل افرادا
 منه فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا **قوله** والمتكرر
 اوسط للتوسط بين الطرفين **قوله** وما فيه الاصغري
 المقدمة التي فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى
 لفظ الموضوع **قوله** الصغرى لاشتماله على الاصغر
قوله الكبرى اي ما فيه الاكبر الكبرى لاشتماله
 على الاكبر **قوله** الشكل الاول يسمى اول لان
 انتاجه بدهي وانتاج البواقي نظري يرجع
 اليه فيكون اسبق واقدام في العلم **قوله** فالثاني
 لا شتر اكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعني
 الاصغرى **قوله** فالثالث لا شتر اكه مع الاول في

فالرابع ويشترط في الأول إيجاب الصغرى
وعليتها مع كلية الكبرى

اخمس المقتضى متين اعني الكبرى قوله فالرابع
لكونه في غاية البعد عن الأول قوله وعليتها
ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان
الحكم في الكبرى إيجابا كان او سلبا انما هو على ما ثبت
له الاوسط بالفعل بناء على من ذهب الشيخ فلولم
يحكم في الصغرى بان الاصغر يثبت له الاوسط
بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر
قوله مع كلية الكبرى ليلزم ابد راج الاصغر في
الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على
الاصغر وذلك لان الاوسط يكون محمولا هنا على
الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع
فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لا حتمل ان
يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم
من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما
يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع
 السالبة السالبتين بالضرورة وفي الثاني
 اختلاهما في الكيف.

الحيوان فرس قوله لينتج الموجبتان اي الكلية
 والجزئية واللام فيه تلغاية اي اثر هذه الشروط
 آن ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية
 مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتون ففي
 الاول تكون النتيجة موجبة كلية وفي الثاني
 موجبة جزئية وآن ينتج الصغريتان الموجبتان مع
 السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على
 ما سبق تفصيله وامثلة الكل واضحة قوله الموجبتين
 اي ينتج الكلية والجزئية قوله والسالبتين
 اي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة
 متعلق بقوله ينتج والمقصود الاشارة الى
 ان انتاج هذا الشكل المحصورات الاربع بدعي
 بخلاف انتاج سائر الاشكال لنقا ئجها كما سيجب
 تفصيلها قوله وفي الثاني اختلاهما اي

(١٠) وكلية الكبرى

يشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف
المقدمات في السلب والایجاب وذلك لانه لو تألف هذا
الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو ان
يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة
والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بد لنا
الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب
وكذا الحال لو تألف من السالبتين كقولنا لا شيء
من الانسان يحجر ولا شيء من الماطق يحجر كان
الحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من
الفرس يحجر كان الحق السلب والاختلاف
دليل عدم الانتاج فان النتيجة هي القول الآخر
الذي يلزم من المقدمات فلو كان اللازم من
المقدمات الموجبة لما كان الحق في بعض المواد
هو السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق
في بعض المواد الموجبة قوله وكلية الكبرى

مع دوام الصغرى او انعكاس سيالة الكبرى
 وكون الممكنة مع الضرورية او الكبرى المشروطة

اي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكمية الكبرى
 اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف بقول كل انسان
 ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق
 الايجاب ولو قلنا بعض الصاغل ليس بناطق كان
 الحق السلب قوله مع دوام الصغرى اي يشترط
 في هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول
 احد الامرين هو اما ان يصدق الدوام على الصغرى
 بان تكون دائمة او ضرورية واما ان تكون
 الكبرى من القضايا الست التي تنعكس هو اليها لامن
 السبعة التي لا تنعكس هو اليها والثاني ايضا احد
 الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل
 الا مع الضرورية هو اما كانت الضرورية صغرى
 او كبرى او مع كبرى مشروطة وحاصله ان الممكنة
 ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية او مشروطة
 عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى

المنتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في لكم
ايضا سالبة جزئية

ضرورية لا غير ودليل الشرطين انه لولا هما لزم
المتضاد ~~المتضاد~~ ~~المتضاد~~ لا ينافي من المتضاد
قوله لمنتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا
الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية
الموجبة في الصغريتين السالبتين الكلية والجزئية
وقرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريتين
الموجبتين فالنتيجة الاولى هو المركب من الكليتين
والصغرى موجبة كلية نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب
والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى
سالبة كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب والنتيجة
منهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج ا واليهما اشار
المصنف رحمه بقوله لمنتج الكليتان سالبة كلية والضرب
الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب والضرب
الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى

بالخلف أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم
الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث

موجبة كلية نحو بعض ج ليس هـ وكل هـ فينتج النتيجة
منهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس أ و اليهما
أشار المصنف بقوله والمختلفتان في الحكم أيضا أي
كما أنهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرايط
سالبة جزئية قوله بالخلف يعني دلال انتاج هذه
الضرورتين التابعتين أمور الأول والخلف
وهو أن يجعل نقيض النتيجة لا يجاءه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الأول
ما يناه في الصغرى وفي الجاري الضرورة الرابعة
كلها والثاني عكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول
لينتج النتيجة المطلوبة وذلك إنما يجري في
الضرب الأول والثالث لأن كبريهما سالبة كلية
فنعكس كبريهما وأما الآخران فكبريهما موجبة كلية
لا ننعكس إلا موجبة جزئية لا تصلح كبريهما ليشكل
الأول مع أن صغريهما أيضا سالبة لا تصلح لصغريهما



أجواب الصغرى وفعاليتها

الشكل الأول والثالث ان يعكس الصغرى فيصير
 شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب يعني يجعل عكس
 الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا ولا
 لينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك
 انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح
 تكبروية الشكل الأول وهذا انما هو في الضرب
 الثاني فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها و
 اما الاول والثالث فصغرتهم موجبة لا تنعكس
 الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة جزئية
 لا تنعكس و لو فرض انعكاسها لا تكون الا جزئية
 ايضا فتدبر قولك اجاب الصغرى وفعاليتها لان
 الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو
 اوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الا صغرمع
 الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا وتكون الصغرى
 سالبة او يتحد لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة
 ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر

مع كلية احدى ^١نهما لينتج الموجدتان مع
الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع
السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

قوله مع كلية احدى ^١نهما لانه لو كانت المقدمتان
جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط
المحكوم عليه بالا صغر غير البعض المحكوم عليه
بالا كبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر
مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس
قوله لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل
بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى
الموجبة الكلية الى الكبيريات الاربع وضم الصغرى
الموجبة الجزئية الى الكبيريتين الكلمتين الموجبة
والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في انها
لا ينتج الا جزئية لكن ثلاثة منها ينتج الايجاب
وثلاثة منها ينتج السلب اما المنتجة للايجاب فاولها
المركب من موجبتين كائتيم نحو كل ج ب وكل ج ا

بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى ثم
الترتيب ثم النتيجة

- فبعض **ب** | وثانيها المركب من موجبة جزئية
صغرى وموجبة كلية **كبرى** **والا** الى هذين اشار المصنف
رح بقوله لينتج الموجبتان اي الصغرى مع الموجبة
الكلية اي الكبرى **والثالث** عكس الثاني اعنى
المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
والا الى هذين بقوله او بالعكس فليس المراد من
العكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس
عكس الاول الا الاول فتأمل **واما** المنتجة للسلب
فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني
من موجبة جزئية وسالبة كلية **والثاني** اشار بقوله
ومع السالبة الكلية اي ينتج الموجبتان مع السالبة
الكلية **والثالث** من موجبة كلية وسالبة جزئية
كما قال او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع
السالبة الجزئية **قوله** بالخلف يعنى بيان انتاج
هذه الضروب لهذه النتائج **اما** بالخلف وهو هنا

وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى وصغرى
 القياس لا يجاب به صغرى لينتج من الشكل الاول
 ما ينال في الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها
 واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
 وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الاول والثاني
 والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير
 شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب ليرتد شكلا اوليا لينتج
 نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فانها المطلوب وذلك
 حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغرى
 الشكل الاول وتكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له
 كما في الضرب الاول والثالث لا غير قوله وفي
 الرابع اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكبر
 والكيف احد الا مرين اما ايجاب المقدمتين
 مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في
 الكيف مع كلية احديهما وذلك لانه لو لا هما
 لزم اما كون المقدمتين متينين بالمتين او موجبتين

أو اختلا فهما مع كلية أحدهما

مع كون الصغرى جزئية أو جزئيتين مختلفتين
 في الكيف وعلى التقادير الثالث يحصل الاختلاف
 وهو دليل على كونهما على ما لا يخرج عن الثاني في
 قولنا لا شيء من الحجر بائسان ولا شيء من الناطق
 بحجر هو إلا إيجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس
 بحجر كان الحق السلب وإما على الثاني فلا بنا إذا
 قلنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان
 كان الحق الإيجاب ولو قلنا كل فرس حيوان
 كان الحق السلب وإما على الثالث فلا إن الحق
 في قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الجسد ليس
 بحيوان هو إلا إيجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس
 بحيوان كان الحق السلب ثم إن المصنف لم يتعرض
 لبيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد
 لهذا الشكل كمال بعدد عن الطبع ولما
 يتعرض أيضا لنتائج الاختلافات الحاصلة من
 الموجهات في شيء من الأشكال الأربعة لطول

لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية
مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة
الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية
موجبة ان لم يكن سلب والافسالة

الاعلام فيها وتفصيلها وكول الى مطولات الفن
قوله لينتج الموجبة الكلية الخ الضرور المنتجة
في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الكلية مع الكبريات
الاربعة والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريات
السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية
والجزئية مع الكبريات الموجبة الكلية وضم كليتها الى
الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الموجبة الجزئية
فالاولان من هذه الضرور وهما المؤلف من
الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي
المشتملة على السلب ينتج سالبة جزئية في جميعها
الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية وفي
عبارة المصنف تسامح حيث توهم ان ما سوى الاولين
من هذه الضرورات ينتج السلب الجزئي وليس
كذلك كما عرفت ولوقد م لفظ موجبة على جزئية
لكان اولى والتفصيل مهنا ان ضرور هذا الشكل
ثمانية الاول من موجبتين كليتين والثاني من
موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان
موجبة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية
وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية والرابع عكس
ذلك والخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية والسادس من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى والسابع من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى والثامن من سالبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضرور
الخمسة الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا

او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمتين
او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى والثالث

في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم
الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى
ماينا في المقدمة الاخرى وذلك يجري في الضروب
الاول والثاني والثالث والرابع والخامس دون
البواقى وقال المصنف بجريانه في السادس وموسمه
قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري
حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة
مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني
والثالث والسادس ايضا ان انعكست السالبة الجبرئية
كما اذا كانت من احدى الخاصتين دون البواقى
قوله او بعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل
الاول ولا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة
والكبرى سالبة كلية لينعكس الى الكلية كما في
الرابع والخامس لا غير **قوله** او بالرد ولا
يجري الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في

(١٢٠)

بعكس الكبرى

* فصل *

وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد ايها اما من عموم
موضوعية الاوسط

الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس
كما في الثالث والرابع والخامس والسادس
ايضا ان انعكست السالبة الجزئية لا غير قوله بعكس
الكبرى ولا يجري الاحيث تكون الصغرى موضوعية
والكبرى قابلة للانعكاس وتكون الصغرى او عكس
الكبرى كلية وهذا الاخير لا زم للاولين في هذا
الشكل فقد برر ذلك كما في الاول والثاني والرابع
والخامس والسادس ايضا ان انعكس السلب الجزئي
دون البواقي قوله وضابطة شرائط الاربعة اي الامر
الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراي حملي كان
منتجا ومشملا على الشرائط قوله انه لا بد اي
لا بد في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل
منع الخلق قوله اما من عموم موضوعية الاوسط اي

مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حملة على الأكبر

كلية قضية موضوعها الأوسط كالكبرى في الشكل
 الأول وكما يحكى المقدّمين في الشكل الثالث
 وكما لصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث
 والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع
قوله مع ملاقاته أي بان يحمل الأوسط
 إيجابا على الأصغر بالفعل كما في الصغرى الشكل
 الأول وأما بان يحمل الأصغر على الأوسط إيجابا
 بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى
 الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من
 الرابع ففي الكلام إشارة استطرادية إلى
 اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضا
قوله وحملة على الأكبر أي مع حمل الأوسط على
 الأكبر إيجابا فان السلب سلب الحمل وإنما الحمل
 هو الإيجاب وذلك في كبرى الضرب الأول والثاني
 والثالث والساكن من الشكل الرابع والضربان
 الأولان قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد

و اما من مجموع موضوعية الاكبر مع الاختلافه في الكيف

الثاني فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاول ومنها
تمت الاشارة الى شرائط انتاج جميع ضروب
الشكل الاول والثالث وستة ضروب من الشكل
الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل اوللا كبيرا
مع ملاقاته للاكبر مع كونه اخصر لان الملاقة
تشمّل الوضع والحمل كما تقدّم فيلزم كون القياس
المرتّب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة
كلية مع صغرى سالبة منتهية ويلزم ايضا كون القياس
المرتّب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة
وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتين مختجاً وقد
اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه **قوله** واما
من عموم موضوعية الاكبر هذا هو الثاني
من الامرين الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس
من احد هما وحاصله كلية كبرى يكون الاكبر
موضوعاً فيها مع اختلاف المقلّ متين في الكيف

(١٢٣)

جمع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
لنسبته الى ذات الاصغر

وذلك في جميع ضروب الشكل الثاني وفي الضروب
الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل
الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه
كلا الامرين ولذا جعلنا التردد بين الاول على منع الخلو
فقد اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث
كما وكيفا وجهة والى شرائط الشكل الثاني
والرابع كما وكيفا بقيت شرائط الشكل الثاني
بحسب الجهة فاشار اليه بقوله مع منافاة الخ
قوله مع منافاة الخ يعني ان القياس المنتج المشتمل على
الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف
في الكيف اذا كان الاوسط منشوبا ومحمولا في
كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فتح لا بد في
نتاجه من شرط نالت وهو منافاة نسبة وصف الاوسط
المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى
لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات

الا صغرا الموضع في صغرى يعني لا بد ان تكون
 النسبتان المذكورتان مكيفتين بحيث يمتنع اجتماع
 ما بينهما لتعريف في المصديق ولو تحققا معا
 فربما ومن المناقاة دائرة وجود او عدم مامع مامر
 من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها
 يتحقق الا بتايج وبانتفاؤها ينتفي اما انها دائرة
 مع الشرطين وجود اي كما وجد الشرطان المذكوران
 تحققت المناقاة المذكورة فلا بد ان كانت
 الصغرى مما يصدق عليه البى وام والتكبرى
 اي قضية كانت من الموجهات ما عد الممكنتين
 فان لهما حكما على حدة كما سيجي فلا شك انه يح
 تكون نسبة وصف الا وسط الى ذات الا صغر
 بى وام الايجاب مثلا ولا اقل من ان تكون نسبة
 وصف الا وسط الى وصف الا كبر وتعلية السلب
 ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبرى
 والمطلقة العامة قد ل على سلب الا وسط عن ذات
 الا كبر . الفعا . اذا كان مملو باعرب ذاته يا لفعل

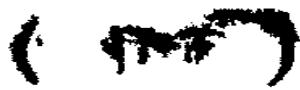
كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعاً ولا خفاء في
 المناقاة بينه وبين اللاحجاب وفعلية السلب وإذا
 تحققت المناقاة بين شيء وبين الآخر لم
 المناقاة بينه وبين الآخر بالضرورة وكذا إذا
 كانت الكبرى مما تنعكس سالباتها والصغرى التي
 قضية كانت سوى الممكنتين كما مر اذ يجب تكون نسبة
 وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة اللاحجاب
 مثلاً اودوا منه ولا خفاء في مناقاته مع نسبة وصف
 الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص
 منها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى
 ضرورية او مشروطة اذ يجب تكون نسبة وصف
 الاوسط الى ذات الاصغر بما كان اللاحجاب مثلاً
 ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة
 السلب اما في الكبرى المشروطة فظاهرة واما في
 الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات
 ما دام موجوداً كان ضرورياً لوصفه العنواني
 لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات

ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى
ممكنة والصغرى ضرورية مثل ما مر وآما انها
دائرة مع الشرطين عن ما اي كلما انتفي احد
الشرطين المذكورين لم يتحقق المناقاة المذكورة
فلا نه اذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه
الدائم والكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن
في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في
الكبريات اخص من الوقتية ولا مناقاة بين ضرورة
الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة
السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك
الوقت غير اوقات الوصف العنوا ئي واذا ارتفعت
المناقاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما
ضرورة وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة
حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات
الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية ولا مناقاة
بين امكان الايجاب ودوام السلب ما دام
الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف

* فصل *
*

البشرطي من الاقتراحي أما ان يتركب من
متصلتين او منفصلتين

لادائما ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين
لادائما وكذا اذا لم تكن الصغرى ضرورة على تقدير
كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة
الخاصة او الدائمة ولا منافاة بين امكان الاستيجاب
وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائما ولا بينه
وبين دوام السلب مادام الذات وتبقى هذا البحث
على الوجه الموجه مما تغردت به بعون الله الجليل
والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي
ونعم الوكيل **قوله** من متصلتين كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
فالعالم مضي ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم
مضي **قوله** او منفصلتين كقولنا كل عددا ما ان يكون
زوجا واما ان يكون فردا وكل زوج اما ان
يكون زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج



اوحملية ومتصلة اوحملية ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة وينعقد فيه الاشكال الاربعة
روعي تفصيلها طويلا .

كل ما يتصل به يكون زوج الزوجان ويكون زوج
الفرد او يكون فردا **قوله** اوحملية ومتصلة نحو
هنا انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا
ينتج هذا حيوان **قوله** اوحملية ومنفصلة نحو
هذا عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا ينتج هذا اما ان يكون زوجا او فردا
قوله او متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا اثنى عشر
عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا ينتج كلما كان هذا اثنى عشر فاما ان يكون زوجا
او فردا **قوله** وينعقد يعني لابد في تلك الاقسام
من اشتراط المفرد متين في جزء يكون هو الحد
الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه في كلا المقدمتين
او محكوما به فيهما او محكوما به في الصغرى
ومحكوما عليه في الكبرى او بالعكس فالاول

• فصل •

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم

هو المشق الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الأول والرابع هو الرابع وفي تفصيل الاشكال
 ١- اربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرائط
 والضرور والفتاح طول لا يلقى بالمختصرات فليطلب
 من مطولات المتأخرين قوله الاستثنائي القياس
 الاستثنائي هو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه
 بما دقه وهيئته بدليتركب من مقدمة شرطية ومن
 مقدمة حملية ليستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية
 ونقيضه لينتج عين الآخر ونقيضه فالاحتمالات
 المتصورة في انتاج الاستثنائي اربعة وضع كل
 ورفع كل لكن المنتج منهما في كل قسم شيء وتفصيله
 ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة
 ينتج منه احتمالات وضع المقدم ينتج وضع التالي
 لا ستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع
 التالي ينتج رفع المقدم لا ملزوم المتفاهم اللازم

ورفع التالي ومن الحقيقة وضع كل

انتفاء الملزوم وأما وضع التالي فلا ينتج وضع
المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز
كونه الملازم لهم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم
ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وقد علمت
من هذا أن المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية
وأعلم أيضا أن المراد بالمتصلة ههنا العنادية
وأن كانت الشرطية منفصلة فما نعت الجمع ينتج
من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما
ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو
بينهما وما نعت الخلو بالعكس وأما الحقيقة فلما
اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج في الصور
الأربع النتائج الأربع **قوله** ورفع التالي لبحر
أن كان هذا إنسانا فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان
فليس بإنسان **قوله** ومن الحقيقة كقولنا أما
أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس
بفرد ولكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو

كما نعمة الجمع ورفعته كما نعمة الخلو وقد يختص
 باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات
 المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى -
 استثنائي واقتراحي

زوج لكنه ليس بزواج فهو فرد قوله كما نعمة الجمع
 نحو هذا اما شجرة او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه
 حجر فليس بشجر قوله كما نعمة الخلو نحو هذا
 اما لا شجرة ولا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر
 لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر قوله وقد يختص
 بالخ اعلما انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه
 لولا صدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين
 لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مر غير
 مرة في مباحث العكوس والاقيسة وهذا القسم
 من الامتدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى
 الخلف اي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب
 اولاه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اي
 من ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا

* فصل * الاستقراء تصفح الجزئيات

هل ينحل إلى قياسين أحدهما اقتراضي شرطي والآخر
استثنائي متصل يستلزم تقييدهما الثاني حكماً للمسلم
يثبت المطلوب لثبت تقيضه وكما ثبت تقيضه يثبت
محال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت محال لكن
المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه لقيض
المقدم ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعني قولنا
كما ثبت تقيضه ثبت المحال إلى دليل فيلزم
القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول فقوله
ومرجعه إلى استثنائي واقتراضي معناه أن هذا القدر
مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه
فانه قوله الاستقراء تصفح الجزئيات أعلم أن
الحجة على ثلاثة أقسام لأن الاستدلال إما من حال
الكلي على حال الجزئيات وإما من حال الجزئيات
على حال كليها وإما من حال أحد الجزئين
المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر

لأثبات حكم كلي

فالأول هو القياس وقد سبق مفصلاً والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الذي لا غبار عليه وأما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره أعني تصفح الجزئيات وتتبعها لأثبات حكم كلي فغيره تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوماً عند يقيماً موصلاً إلى مـحول تصد بقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل ومنها وجه آخر يجيء أن شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل قوله لأثبات حكم كلي أما بطريق التوصيف فيكون إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه وأما بطريق الإضافة والتنوين في

كلية موضع من المضاف اليه اي لا ثبات حكم كليهما
اي كلي تلك الجزئيات وهذا وان اشتمل الحكم
الجزئي والكلية كليهما بحسب الظاهر الا انه في
الواقع لا يكون المطلوب بالاعتقادات الكلية
وهو ما نام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها
هو يرجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان
اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل
غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان
حساس وهذا القسم يفيد اليقين واما ما نص يكتفي
فيه يتبع اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يتحرك
فكذلك الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك
والغرس والبقرة كذلك الى غير ذلك مما صادفناه
من افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن
اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم تصادف
ما يتحرك فكذلك الا على عند المضغ كما تسمعه
في التماسيح ولا يخفى ان الحكم بان الثاني لا يفيد
الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلية واما

* فصل *
التمثيل ببيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم

ليثبت فيه

إذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض بقية
الليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه
إنسان وكل فرس يتحرك فكه الا سقل عند المضغ
وكل انسان ايضا كذلك ينتج قطعان بعض الحيوان
كذلك ومن هذا علم ان حمل عبارة المتن على
التوصيف كما هو الرواية احسن من حسب الدلالة
ايضا اذ ليس فيه شبهة صحة التعريف بالاخر
قوله التمثيل ببيان مشاركة جزئي لاخر في علة
الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة
اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن
بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام لان الخمر
حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ
وفي العبارتين تسامح فان التمثيل هو الحجة التي

والعمدة في طريقة الدوران والترديد

يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامع في تعريف الاستقراء ونقول هنا كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعني الذي يدل وعلى القضية الحاصلة بالتبدل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فلما ذكر في التعريف التمثيل بالمعنى الاول يعلم المعنى الثاني بالمعاصرة وهذا كما عرفت المصنف العكس بالتبدل وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور الى المذكور دفعا لتوهم هذا التسامع وهل هو الا كره على ما فر قوله والعملة في طريقة الدوران والترديد اعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به الثابتة ان علة الحكم في الاصل الرصع الكذا هي الثالثة

ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه فانه
 اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتمل الذهن
 الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا وهو المطلب من
 التمثيل ثم ان المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في
 كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية ونمائها بطريق
 متعدد فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر
 ما هو العملة من بينها وهو طريقان الاول الذي ورأى
 وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلوية
 وجودا وعن ما كثر ترتب حكم الحرمة في الخمر على
 الاسكار فانه مادام مسكرا حرام واذا زال عنه الاسكار
 زالت حرمة وقالوا والذي ورأى علامة كون المدار
 اعني الوصف علة الدائري الحكم الثاني الترديد
 ويسمى بالسير والتقسيم ايضا وهو ان يتفحص
 اول اوصاف الاصل ويرددان علة الحكم هل هذه الصفة
 او تلك او غير ذلك ثم تبطل ثانيا علوية كل صفة حتى
 يستقر وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف
 علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من

* فصل *

القياس اما برهاني يتألف

العنب او لميعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص
او الزاوية المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس
بعلة لوجوده في الدبس بدون العرمة وكفى له
البواقي ما سوى الاسكار مثل ما ذكر فتعين الاسكار
للمعلية قوله القياس الخ القياس كما ينقسم
باعتبار الصبغة والصورة الى الاستثنائي والاقتراحي
باعتبارها فكفى له ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات
الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة
والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة ايضا لان مقلد ماته
اما ان تفهم تصديقا وتاثيرا آخر غير التصديق
اعني التخيل والثاني الشعر والاول اما ان
يفهم ظاهرا او حبا فالاول الخطابة والثاني ان افاد
جزما يقينا فهو البرهان والافان اعتبر فيه
موم الاعتراض من العامة والتسليم من الخاص
فهو الجدل والافه والمغالطة واعلم ان المغالطة ان

(١٣٩)

من اليقينيات

استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعمات
في مقابلة غير الحكيم فهو مشاغبة وأعلم أيضا
انه يعتبر في البرهان ان يكون مقد ما انه باسرها
يقينية بخلاف غيره مثلا يكفي في كون القياس
مغالطة ان تكون احدي مقد متيه وهمية وان
كانت الاخرى يقينية نعيم يجب ان لا يكون فيها
ما مواد ون منها كالشعريات والابليحق بالادون
فالمؤلف من مقدمة مشهورة واخرى مخيلة لا يسمى
جد ليابل شعريا فاعرفه قوله من اليقينيات الخ
اليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت
فباعتبار التصديق لم يشتمل الشك والوهم والتخييل
وسائر التصورات وقيد الجازم اخرج الظن والمطابقة
الجهل المركب والثابت التقليد ثم المقد مات
اليقينية ابايد يهيات او نظريات منتهية الى
اليد يهيات لاستحالة الدور والتسلسل فاصول
اليقينيات هي اليدينهيات والنظريات متفرعة عليها

واعصولها الاوليات

والبلد بهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا البلد بهية اما ان يكون تصور طرقها مع النسبة كما في الحكم والجزم اولا يكون فالاول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف على وسط غير الحس الظاهر والباطن اولا الثاني المشاهد اثنى ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر ويسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن ويسمى وجدانيات والاول اما ان يكون تلك الوسط بحيث لا تغيب عن الذهن عند ظهور الاطراف اولا يكون كذلك والاول هي القطريات ويسمى قضايا قياسية اسماعيليا والثاني اما ان يستعمل فيه الحد من وهو الانتقال الدفعي من المبادي الى المطلوب اولا يستعمل فالاول الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيه حاصل باخبا رجماعة يمتنع عند العقل تواطؤه على الكذب فهي المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصل من كثرة التجارب فهي التجريبيات

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات
والمتواترات والفطريات ثم ان كان
اللاوسط مع عليته للنسبة في الذهن حلة لها
في الواقع فلمي والافاني وآءاجدي ينالفت

كقولنا الكل اعظم من الجزء **قوله** والمشاهدات
آءا المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة وآءا الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا
قوله والتجربيات كقولنا سقمونيا مسهل
للصغراء **قوله** والحدسيات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس **قوله** والمتواترات
كقولنا المكة موجودة **قوله** والفطريات كقولنا
الاربعة زوج فان الحكم بواسطة لا تغيب عن ذهنك
منذ ملاحظة هذا الحكم هو الانقسام بمتساويين
قوله ثم ان كان آء الخ الحد الاوسط في البرهان
هل في كل قياس لا بد ان يكون حلة لحصول العلم
بالنسبة الاليجائية او السلبية المطلوبة في النتيجة
ولهذا يقال له بواسطة في الالابات والواسطة في

المتصديق فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت
 ايضا اي علة لتلك النسبة الالجابية او السالبة في
 الراقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولك هذا
 متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو مضموم فهنا
 مضموم فالبرهان ج يسمى برهان اللزوم لانه على
 ما هو امر الحكم وعلة في الواقع وان لم تكن واسطة
 في التبدلات يعني لم تكن علة للنسبة في نفس الامر
 فالبرهان ج يسمى برهان الان حيث لم يدل
 الا على امية الحكم وتحقيقه في الواقع دون
 علة سواء كانت الواسطة ج معلولا للحكم كما يسمى
 في قولنا زيد مضموم وكل مضموم متعفن الاخلاط
 فزيد متعفن الاخلاط وقد يختص هذا باسم الدليل
 اوله يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل
 يكونان معلولين لثالث وهذا الم يختص باسم كما
 يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا = حرقه
 فهذه الحمى محرقه فان اشتد ادها غبا ليس
 معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان

من المشهورات والمسلمات وما خطابي
يتألف من المقبولات والمظنونات وأما
شعري يتألف من المخيلات

للصغراء المتعفة خارج العروق **قوله** من المشهورات
هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل
كحسن الاحسان وقبح العداوان وآراء
طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند
قوله والمسلمات هي القضايا التي سلمت من الخصم
في المناظرة أو برهن عليها في علم واخذت في
آخر على سبيل التسليم **قوله** من المقبولات هي
قضايا تؤخذ لمن يعتقد فيه كالألياء والحكماء
قوله والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا
غير جازم والمقابلة بالمقبولات من قبيل مقابلة
العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص
قوله من المخيلات هي القضايا التي لا تدعن بها النفس
ولكن تتأثر منها ترغيبا وترهيبا واذا فترن بها
سجع أو وزن كما هو المتعارف لا زداد تأثيرا

وَمَا سَمَّيْتُ بِتَأْلِيفِ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ خَاتَمَةَ أَجْزَاءِ الْعُلُومِ ثَلَاثَةَ

قوله واما سفسطى منسوب الى الفسطة وهي مشتقة من سوفسطا فهو ب شوقا اسطالغة يونانية بمعنى الحكمة الممومة المذلة **قوله** ومن الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز **قوله** والمشبّهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولى او المشهورة لاشتباه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصارا مخل قد اجماره واعملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجديوى عليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء العليل ونجاة الذليل **قوله** اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من امور ثلاثة احدها ما يبحث فيه عن خصائصه وآثاره المطلوبة منه اي يرجع جميع البحوث

الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن
 هو ارضها الذاتية والمبادئ وهي حدود
 الموضوعات

العلوم اليها وهو الموضوع وتلك الآثار وهي
 الاعراض الذاتية الثاني القضايا التي يقع فيها هذا
 البحث وهي المسائل وهي تكون نظرية في الاغلب
 وقد تكون بديهيات محتاجة الى تنبيه كما صرحوا به
 وقوله تطلب في العلم يعبر القهيلتين واما ما يوجد
 في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان
 فمن زيادة الفاسخ على انه يمكن توجيهه بانه بقاء
 على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه
 الثالث ما يبتنى عليه المسائل مما يغني تصورات
 اطرافها والتصديقات بالقضايا المأخوذة في
 دلائلها فالاولى هي المبادئ التصورية والثانية هي
 المبادئ قوله الموضوعات هنا اشكال مشهور
 وهو ان من عد الموضوع عن اجزاء العلوم اما
 ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه والتصديق

بوجوده أو التصديق بموضوعيته والاول مندرج
 في موضوعات المسائل التي اجزاء للمسائل فلا يكون
 جزءا على حدة والثاني من المبادئ التصورية
 والثالث من المبادئ التصديقية ولا يكونان
 جزءا على حدة ايضا والرابع من مقدمات الشروع
 فلا يكون جزءا ويمكن الجواب باختصار كل
 من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال ان نفس
 الموضوع وان اندرج في المسائل تكن لشدة الاعتبار
 به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله
 والبحث عنها على جزءا على حدة او يقال ان
 المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات
 والنسب بل المحمولات المنسوبة الي الموضوعات قال
 المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي
 المحمولات المنسوبة بالليل وفيه نظرفا انه لا يلزم
 ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها
 كذا وايضا ذلوكا ان المسائل نفس المحمولات
 المنسوبة لوجب على سائر موضوعات المسائل التي

واجزائها واعراضها

هي وراء موضوع العلم جزء اعلى حدة فتدبروا ما
على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجا
في المبادئ التصورية لكن عن جزء اعلى حدة
لمزيد الاعتبار كما سبق واما على الثالث فيقال
بمثل ما مر ويقال بان عن التصديق بوجود
الموضوع من المبادئ التصديقية كما ينقل عن الشيخ
تسامح فان المبادئ التصديقية هي القضايا التي
يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك العلامة
في شرح الكليات وايضا بكلام الشيخ وحيث يقول المصنف
يبتني عليها قياسات العلم تعريفها وتفسيرها لاعم
واما على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوعية
لما يتوقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد
مدخلة في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس
منه عن جزء من العلم مسامحة وهذا بعد المحتملات
قوله اجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت
الموضوعات مركبة قوله واعراضها اي حدود

ومقدّمات بينة أو ما خوذّة يبتني عليها
قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب
فى العلم بالبرهان وموضوعاتها موضوع
العلم بعينه أو نوع عنه أو عرض ذاتي له أو مركب

العوارض المشبهة لتلك الموضوعات **قوله** ومقدّمات
بينية المبدأى التصديقية أما مقدّمات بينية بنفسها
أي بدئية أو مقدّمات ما خوذّة أي نظرية
فالاولى تسمى علومًا متعارفة والثاني أن اذعن بها المتعلم
يحسن ظنه بالمعلم سميت اصولًا موضوعة وأن اخذها
مع استفكارس سميت مصادرة ومن ههنا يعلم أن
مقدّمة واحدة يجوز أن يكون اصلاً موضوعاً
بالنسبة إلى شخص ومصادرة بالقياس إلى آخر
قوله موضوع العلم كقوله في الطبيعى كل جسم فله
شكل طبيعى **قوله** أو عرض ذاتي كقوله كل متحرك
فله ميل **قوله** أو مركب من الموضوع مع العرض
الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة
فهو ضلع ما يحيط به الطرفان أو من نوعه مع العرض

ومحمولا تها امور خارجة عنها لاحقة بها لذواتها

الذي اتى كقوله كل خط قام على خط فان الزاويتين
 الاتحادتين على جنبية اما قائمتان او متساويتان
 لها **قوله** ومحمولا تها اي محمولات المسائل
 امور خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل لاحقة
 لها اي عارضة لتلك الموضوعات والمراد هنا محمولة
 عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا
 جرد عن قيد الخروج للتصريح بها فيما قبل بقي الحمل
 ولو اكتفى المصنف بالحق تكفي ويوجد في بعض
 النسخ **قوله** لذواتها وهو بحسب الظاهر لا ينطبق
 الا على العرض الاولي اي اللاحق للشيء اولا
 وبالدلائل اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل
 العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي
 اتفاقا ولذا اوله بعض الشارحين وقال اي
 لا استعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه
 اياها لذواتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء
 لما هو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعا على

وقد يقال المبادي لما يبدأ به قبل المقصود

قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية ثم ان هذا
 القيد يدل على ان المصنف اختار من هب الشيخ
 في لزوم كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية
 لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاذ
 المحقق اورد عليه انه كثيرا ما يكون محمول
 المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة
 الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النجاة
 كل باعل مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك
 على لامتناهية نعمة نعمة نعمة نعمة لا يكون اعم من
 موضوع العلم وقد صرح بذلك المحقق الطوسي ايضا
 في نقى التنزيل وآقول ان في لزوم هذا الاعتبار
 ايضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض
 الثاني بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة
 اليه بالمفهوم المردد فالاستاذ صرح باعتبار
 الثاني فعدم اعتبار الاول تحكم وهذا زيادة كلام
 لا يسعها المقام قوله وقد يقال المبادي اشارة

والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه
الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان
غايته وموضوعه وكان القداماء يذكرون في صدر
الكتابات ما يسمى به البرعس الثمانية الأولى الغرض

الى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ما تقدم وضعه
ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ
على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان
داخلا في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة
كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصدقات التي
يتألف منها قياسات العلم او خارجا يتوقف عليه
الشروع ولو على وجه الخبرة ويسمى مقدمات
كـ **المقدمة** **المبدأ** والغاية والموضوع والفرق بين
المقدمات والمبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان
يشتمل عليه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة
بخلاف المبادئ فتبصر **قوله** يذكرون اي في صدر
كتبهم على انها من المقدمات او من المبادئ
بالمعنى الاعم **قوله** الغرض اعلم ان ما يترتب على

لئلا يكون طلبه عبثا الثاني المنفعة اي
ما يشوق الكل طبعا لينبسط في الطلب
ويتحمل المشقة والثالث السمة وهي عنوان
العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله

الفعل ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه
يسمى غرضا وعلة غائية ولا يسمى فائدة ومنفعة
وغاية وقالوا افعال الله تعالى لا يعلى بها لا غراض
واشتملت على غايات ومغاضات لا تخصي فكان مقصود
المصنف ان القل ما كانوا يتكبرون في صد وكتبهم
ما كان ممبها حاملا على تدوين المديون الاول
لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة
ومصلحة يحيل اليها عموم الطبائع ان كانت لهذا العلم
منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للوضع الاول
وقد عرفت في صد والكتاب الغرض والغاية من
علم المنطق وهي العصمة فنذكر قوله الثالث
السمة السمة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة
الى وجه تسمية العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقا

والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم الخامس

لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم
 وعلى المنطق العلمي وهو ما يتعلق بالبيان ~~والتفصيل~~ ^{والتفصيل} للعلم يقوي
 الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق
 له اسم من المنطق فالمنطق أما مصدر ميمي بمعنى
 المنطق أطلق على العلم المذكور وبالغلة في مدخلته في
 تكميل المنطق حتى كأنه هو وأما اسم مكان كان هذا
 العلم محل التطبيق ومظهره وفي ذكره ~~وجه التسمية~~ ^{وجه التسمية}
 إشارة اجتمالية إلى ما يفصله في العلم من المقاصد
قوله والرابع المؤلف أي معرفة حاله أجمالا
 ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشأن في مواد ~~علمه~~ ^{علمه} ~~لأنه~~ ^{لأنه}
 من معرفة حال الأقوال بمراقب الرجال وآما
 المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا بالحق بالرجال
 ولنعم ما قال النبي ذوالجلال عليه سلام الله
 المتعال لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال هذا
 ومؤلف قراتين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظم
 أرسطودونها بأمر أسكن رول هذا القرب بالمعلم الأول

من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به

وقيل للمنطق انه ميراث ذى القرنين ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب فهدبها ورتبها واحكمها واتقنها فانها المعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها بعد اضاءة كذب ابي نصر الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا شكرا لله مساعدهم الجميلة **قوله** من أي علم هو أي من أي جنس من اجناس العلوم العقلية او العلمية او الرياضية او الطبيعية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكيمه ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر فقد رالطاقة البشرية لم يكن منها اذ ليس بحته الا من المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور والتصديق وان حذفت الاعيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثاني فهو من اقسام الحكمة النظرية الباحثة عما

السادس في أي مرتبة هو ليقدم على ما يجب
ويؤخر عما يجب السابع القسمة والتبويب
ليطلب في كل باب ما يليق به

ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هوج اصل
من اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهية والمقام
لايسع بسط ذلك الكلام **قوله** في أي مرتبة هو هذا
يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب
~~الاعلاق في تقويم الفكر من العلوم والادب~~
الاسناد في بعض رسائله انه ينبغي تأخيرها في زماننا
هل اعن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع
من كون التداوين باللغة العربية **قوله** والقسمة
أي قسمة العلم والكتاب بحسب ادواها فالاول
كما يقال ابواب المنطق تسعة الاول ايها فوجي
أي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث
القضايا الرابع القياس واخواته الخامس البرهان
السادس الجدول السابع الخطابة الثامن المناظرة
التاسع الشعر وبعضهم عد بحث الالفاظ يا با آخر

الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعنى التكثير من فوق

فصار ابواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال
ان كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الاول
في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصد بين وخاتمة
المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع والمقصد
الاول في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث
التصديقات والخاتمة في اجزاء العلوم والقسم
الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كتاب ابواب
الاول في كذا كما قال في الشمسية ورتبه على مقدمة
وثلاث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شائع كثير
فلا يخلو عنه كما ~~هو~~ **هو** الانحاء التعليمية اي
الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم
وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا وما يذكره هو الموافق
لنتبع كتب القوم والماخوذة من شرح المطالع
قوله وهي التقسيم كان المراد به ما يسمى
بتركيب القياس ايضا وذلك بان يقال اذا

والتحليل وهو عكسه

أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية
 فضع طرفي المطلوب وأطلب جميع موضوعات كل
 واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء
 كان حمل الطرفين عليها أو حملها على الطرفين
 بواسطة أو بغير واسطة وكذا أطلب جميع ما سلب
 عنه أحد الطرفين أو سلب هو عن أحد هاتين نظر إلى
 نسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات فإن
 وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع
 لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الأول
 أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من
 موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن
 الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الشكل الرابع
 كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والکیفیه
 هكذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا
 المعنى بقوله أعني التكثير أي تكثير المقدمات أخذ من
 فرق أي من النتيجة لأنها المقصد الأقصى بالنسبة
 إلى الدليل قوله والتحليل في شرح المطالع كثير

ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على
 الهيئة المنطقية لتساهل المركب اعتمادا على الفطن
 العالم بالقواعد فإن أردت أن تعرف أنه على
 أي شكل من الأشكال فعليك بالتحليل وهو عكس
 الترتيب حتى حصل المطلوب فانظر الى القياس
 المنتج له فان كان فيه مقدمة تشترك المطلوب
 بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت مشاركة
 للمطلوب باحد جزئية فالقياس اقتراني ثم انظر الى طريقي
 المطلوب ل يتميز عندك الصغرى عن الكبرى فللك
 المشاركة ما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب
 فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم
 الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من تلك
 المقدمة فان قالغا على احد التاليفات الاربع فما
 انضم الى جزئ المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز
 الشكل المنتج وان لم يتالفا كان القياس مركبا
 فاعمل بكل واحد منهما العمل الذي كوراي وضع
 الجزء الاخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة

والتحديد أي فعل الحد

كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد
 أن يكونا كل منهما نسبة الشيء إلى القياس ~~والا~~
 لم يكن القياس منتجا للمطلوب فإن وجدت حد ا
 مشتركا بينهما فقل ثم القياس وتبين تلك المقدمات
 والاشكال والنتيجة فقله وهو عكسه أي تكثير
 المقدمات إلى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه
قوله والتحديد أي فعل الحد يعني المراد
 بالتحديد بيان أخذ الحدود وكان المراد المورب للأشياء
 وذلك بان يقال إذا أردت تعريف شيء
 فلا بد أن تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو عام
 منه وتحمل عليه بواسطة أو بعيرها وتميز الأشياء
 من العرضيات بان تعد ما هو بين الثبوت له وما
 يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نغس الماهية ذاتيا
 وما ليس له كلك عرضيا وتطلب جميع ما هو مما وله
 فيتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل
 من الخاصة ثم تركيب أي قسم شئت من أقسام

والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق
والعمل به وهذا بالمقاصد أشبه

المعروف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب
المعترف بقوله البرهان أي الطريق إلى الوقوف
على الحق أي اليقين أن كان المطلوب علما نظريا
وإلى الوقوف عليه والعمل به أن كان عمليا كما
يقال إذا اردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن
تستعمل في الدأمل بعد محافظة شرائط صحة الصورة
أما الضروريات التي لا بد منها ~~في كل علم~~ ~~بشرط~~ ~~بشرط~~
ذو هيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى
لا يشبه بالمشهورات والمسلّمات والمشبهات ولا تنع
بشيء بمجرد حسن المظهر ~~بما~~ ~~ويجب~~ تسمع منه حتى
لا تقع في مضيق الخطأ ولا تربط بطريقة التقليد
قوله وهذا بالمقاصد أشبه أي الأمور الثامن أشبه
بمقاصد الفن من المقدمات ولذا ترى المتأخرين
كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد
في مباحث الحجّة ولو اُحِق القياس وأما التحديد

فشانه ان يترك في مباحث المعرف وقيل هذا اشارة الى
 العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم
~~هو العلم بالخير والشر والبر والفساد والنجاة والهلاك~~
 ورزقنا بفضله وجودة سعادة الدارين بحق
 نبينا خيرا البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين
 انه خير موفق ومعين *



حركة خواند طمع دعا دارم * رانكه من بنده كنه گارم

اغلاط شرح التهذيب

صفحہ	سطر	فقط	تصحیح
۳	۵	الوصول	الوصول
ایضا	۶	لا يلزم	لا يستلزم
۱۲	۱۳	الالفاظ	الالفاظ
ایضا	۱۷	التقييد به	التقييد به
۱۵	۳	جزئه	جزئه

مكيمة	مكيمة	١٢	٦١
موجودا	موجودا	٩	٧٣
وقد عرفت	وقد عرفت	٩	١٥
النسبة	النسبة	١٧	ايضا
حيث	حيث	٦	١١٥
فأفهم	فأفهم	١٣	١٣٢

To: www.al-mostafa.com